

الخالفالفالغالفيا

للحافظ جُلا للدّين عبدالرهم ذالسّيوطي

حققہ وعسلقعلیٰ، عَبِدلَقِيلِم بِن مح شفيع البشتوی

كَاللَّهُ عِنْضُالًا

للحافظ جَلا للدين عبدالر من المتوفى ١١١ هـ"

حققہ وعشاق علیہ عجد القیم میں محمد فیع البشتوی

المعاني المعالية



موت رقي

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونؤمن به ونتوكل عليه . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة .

ولا شك أن وحدة الأمة الإسلامية كانت من أهم أسباب السعادة والقوة التي عاشتها في ماضيها ، وأن الفرقة والانشقاق بين صفوفها من أهم العوامل التي تسببت في شقائها وهوانها على الأمم وحاضرها الاليم الذي تمر به ، ولذلك حذر الله سبحانه وتعالى من التفرق والانشقاق ، وأوصى بالوئام والاتفاق .

قال تعالى : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴿ (١) وقال تعالى : ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴿ (٢)

وكان من بين تلك العوامل التي أدت إلى تفرق الأمة وتشتتها سوء الفهم لقضية المذاهب الفقهية ، وجهل أسباب الخلاف بين العلماء ، ولم تكن المذاهب الفقهية لتقود الأمة إلى التفرق والتشتت ، وأئمتها ـ رحمهم الله جميعاً ـ برآء من ذلك ، وإنما المذاهب مدارس فكرية لتفسير مفاهيم الشريعة وتوضيح معانيها ، نشأت وتطورت مع تطور وسائل العلوم والفنون وبجهود العلماء ونشاطاتهم العلمية والفكرية وقد اختلفت مناهج تلك المدارس في تفسير جزئيات المسائل إلى أن استقلت كل مدرسة بمنهج متميز عن أختها في بعض الأمور ، وأخيراً سميت باسم خاص بالانتماء إلى إمام معين ، كالحنفية والمائكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والثورية وما شابه ذلك .

هذا وقد ظلت قضية المذاهب الفقهية موضع اهتمام لدى العلماء المخلصين الذين كانوا يشعرون بمرارة تفرق الأمة وتشتتها ، فقد بذلوا جهودهم الطيبة في دراسة تلك القضية وبحثها للقضاء على التفرق

⁽١) سورة آلِ عمران ، الآية (١٠٣) .

⁽٢) سورة الاتفال ، الآية (٤٦) .

البغيض الذى نشأ بسبب سوء الفهم للقضية ، فبينوا أسباب الخلاف ودعوا إلى الاعتصام بالكتاب والسنة ونبذ التقليد الأعمى والتعصب المذهبي البغيض الذي لا مبرر له ، كما دعوا إلى احترام الأئمة والاستفادة من آرائهم مثل ما فعل ابن عبد البر ، والخطيب البغدادي ، والعز بن عبد السلام ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والشاطبي - رحمهم الله - في مؤلفاتهم القيمة .

كما نجد هناك مؤلفات جليلة أفردت لهذا الغرض النبيل ، مثل : الإنصاف فيما بين العلماء من الخلاف : لابن عبد البر القرطبي (م ٣٦٣ هـ) .

والإنصاف يذكر أسبًاب الخلاف: لابن السيد البطنيوسي (م ٥٨١ هـ).

ورفع الملام عن الأئمة الأعلام: لابن تيمية (م ٧٢٨هـ).

والايقاف على أسباب الخلاف: لمحمد حياة السندى (م ١١٦٣ هـ).

والإنصاف في بيان أسباب الخلاف: لولى الله الدهلوى (م ١١٧٦هـ).

ولما كانت رسالتناهذه «جزيل المواهب في اختلاف المذاهب » التي ألفها الحافظ جلال الدين (المتوفى سنة ٩١١هـ) ، تعالج هذه القضية المهمة ، أردت إخراجها رجاء أن تسهم في تحقيق تلك الغاية المنشودة ـ بإذن الله تعالى .

موضوع الكتاب وأهميته:

ترجع أهمية الكتاب إلى أنه يعالج قضية ذات خطورة بالغة تهم المسلمين جميعاً منذ قرون طويلة ، ومؤلف هذه الرسالة ـ رحمه الله ـ قد رد على أولئك الذين يتعصبون للمذاهب ويفضلون آراء أئمتهم تفضيلا يؤدى إلى تنقيص الآخرين ، مع أن الاختلاف قد وجد بين الصحابة والتابعين في الفروع ، ولم يحصل شيء من ذلك ، فهو بذلك يدعو إلى نبذ العصبيات واحترام جميع الائمة وتقدير مجهوداتهم .

والرسالة تحتوى على مقدمة وأربعة فصول:

أما المقدمة فقد ذكر فيها ما قيل في اختلاف اللهمة المحمدية بأنه يختلف عن اختلاف الأمم السابقة حيث كان اختلافهم سبباً لهلاكهم ،

وأما اختلاف أمة محمد صلى الله عليه وسلم فهو رحمة وتفضل من الله تعالى(١).

وأما الفصل الأول: فقد ذكر فيه أن أئمة هذا الدين كلهم كانوا هداة مهتدين، وأن المذاهب الفقهية وجوه لتفسير الشريعة ومسالك إلى الجنة.

والفصل الثانى: يحتوى على الحكم في آراء المجتهدين بمعنى هل كل مجتهد مصيب.

والفصل الثالث: في ذكر مذاهب العلماء في المسألة المذكورة، والمؤلف يميل إلى رأى المصوبة القائلين: « كل مجتهد مصيب ».

والفصل الرابع : في ذكر الانتقال من مذهب إلى مذهب ، وبين فيه أسباباً تبرر الانتقال ، وأخرى تمنع من ذلك .

وفى نهاية هذا الفصل ذكر بعض الأعلام الذين كانوا قد انتقلوا من مذهب إلى مذهب ، وبهذا ينتهى الكتاب ـ ومهما كان الأمر فهذا جزء من الجهود المتواصلة التى بذلت على مر الأيام فى سبيل الدعوة إلى الوفاق والوئام والقضاء على الافتراق والخصام .

ومما ينبغى أن نعرفه جيداً أن المذاهب الفقهية على اختلافها ليست الا مدارس فكرية ومناهج علمية لفهم مقاصد الشريعة عقيدة ومنهجاً وسلوكاً ، وما خلفه أئمة المذاهب وعلماؤها من التراث العلمى والفكرى ، لا ريب أنه رصيد ضخم لا يمكن الاستغناء عنه ، في طريق فهم مقاصد الشريعة ومتطلباتها ، كما ينبغى أن نعلم أن العصمة لا يمكن اعتقادها في أحد بعد الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولذا يجب علينا أن يكون موقفنا تجاه آراء الاتمة كطالب حق « خذ ما صفاودع ما كدر » .

ولا نعتقد آراء الأثمة شريعة منزلة من الله ولا نتمادى فى تقليد أحدهم بعد وصول النص إلينا خلاف المذهب، ولا ينهانا التعصب المذهبى عن متابعة الحق بعد ظهوره لدى غيرنا - فالحق أحق أن يتبع .

وقد كتب الإمام الشافعى ـ الذى وضع علم أصول الفقه ـ فصلًا مستقلًا في الاختلاف في رسالته المشهورة وقسم اختلاف أهل العلم إلى وجهين ، محرم وغير محرم .

⁽۱) هذا ما يراه المؤلف رحمه الله ،انظر تعليقنا على هذا الرأى فى ص (۲۰) .

وعندما سئل ـ رحمه الله ـ فما الاختلاف المحرم ؟ .

أجاب بقوله : قلت : كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصاً لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه .

وقال في الاختلاف غير المحرم: وما كان في ذلك يحتمل التأويل ويدرك قياساً، فذهب المتأول أو القايس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره، لم أقل إنه يضيق عليه ضيق الخلاف في المنصوص.

وهذا هو الرأى في القضية الذي ينبغي أن يدركه جيداً كل من يهمه أمر اختلاف الأمة ـ والله الموفق ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

ترجمة المؤلف

اسمه ومیلاده:

هو عبد الرهن بن الكمال أبى بكر محمد بن سابق الدين بن الفخر بن عثان بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبى الصلاح أيوب آبن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الخضيرى الأسيوطى كنى بأبى الفضل ولقب بجلال الدين . ولد ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين و ثمانمائة بأسيوط (٢) ـ المدينة المعروفة بغربى النيل من نواحى صعيد مصر .

نشأته ودراسته :

نشأ وترعرع فى أسرة عريقة فى المجد والشرف كان أجداده أهل علم وقد وهبه الله حظاً وافراً من الذكاء والفطنة ، فحفظ القرآن وهو ابن ثمانى سنوات ، ثم عكف على حفظ المتون ، مثل عمدة الأحكام ، ومنهاج النووى ومنهاج البيضاوى وألفية ابن مالك .

ولقد عاش المؤلف فى فترة كان يزخر فيها تيار العلوم والفنون بفضل جهود علماء الزمان وجهابذة العصر فقرأ ، ولازم أعلام عصره ومشايخ عهده .

ومن أهم أساتذته: محى الدين محمد بن سليمان الكافيجى (م ٨٠٥ه) وأبو زكريا يحيى بن محمد الشرف المناوى (م ١٨٠١هـ) وإبراهيم بن عمر البقاعى الشافعى (م ٨٨٥هـ).

ولما تضلع فى كثير من العلوم والفنون أصبح مرجعاً لطلاب العلم ورواد الفنون وتخرج على يديه جم غفير ، منهم :

الحافظ شمس الدين محمد بن على الداودى (م 920هـ)

⁽١) حسن المحاضرة ٣٣٧/١ .

⁽٢) المصدر السابق والضوء اللامع ٢٥/٤ .

وشمس الدین محمد بن یوسف الصالحی (م ۹۶۲ هـ) وابن طولون محمد بن على بن أحمد (م ۹۵۳ هـ) .

آثاره العلمية ووفاته:

كان من فضل الله عليه وتأييده أن اكتملت ثقافته في مقتبل شبابه فاشتغل بالتأليف والتصنيف في سن مبكر ، وأجيز بالتدريس في مستهل سنة ست وستين وثمانمائة ، وتقدم بأول تأليف له في هذه السنة باسم « شرح الاستعاذة والبسملة » وهو يومئذ ابن سبع عشرة سنة (١)

واستمر فى القيام بالتدريس والإفتاء إلى أن وصل سن الأربعين ولما بلغ أربعين سنة اعتذر عن القيام بالإفتاء والتدريس واعتكف للتأليف والتصنيف ، وألف رسالة أعلن فيها عن عزمه باسم « التنفيس فى الاعتذار من ترك الإفتاء والتدريس (٢)

وعندما دخل مجال التأليف لم يدع فناً من الفنون إلا وألف فيه فأفاد وأجاد إلى أن أصبح فارس ميدان التأليف وترك وراءه من التراث العلمى والفكرى ما يربو على سبعمائة مؤلف أن وظل يواصل جهوده في سبيل التأليف والتصنيف إلى أن وافته المنية ليلة الجمعة التاسع عشر من شهر هادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة من الهجرة .

ومن أهم مؤلفاته :

الدر المنثور في التفسير ، والإتقان في علوم القرآن ، وجمع الجوامع ، والجامع الصغير ، وكلاهما في الحديث .

واللآلى المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وتدريب الراوى في مصطلح الحديث. والأشباه والنظائسر في قواعسد

⁽١) حسن المحاضرة ٣٣٨/١ .

⁽۲) حسن المحاضرة ۳۳۸/۱ .

⁽٣) قام مؤخراً أحمد الشرقاوى بإحصاء مؤلفات السيوطى فى كتاب سماه « مكتبة الجلال السيوطى» وبلغ فى إحصائه إلى (٧٢٥) مؤلفاً ، انظر مكتبة الجلال ص (٣٩) .

الفقه ، وتاريخ الخلفاء ، وطبقات المفسرين ، وطبقات الحفاظ، وحسن المحاضرة ، وبغية الوعاة في تراجم النحاة .

كما ألف رسائل عديدة عالج فيها قضايا مختلفة ، ومن بينها هذه الرسالة التي هي بين أيدينا والتي عالج فيها قضية من أهم القضايا الإسلامية التي تهم كل مسلم في كل عصر ومصر .

نسبة هذه الرسالة إلى المؤلف:

نسبها المؤلف لنفسه في حسن المحاضرة وفي كتابه: التحدث بنعمة الله (٢) وعده حاجي خليفة من مؤلفاته (٣) وإسماعيل باشا (٤)

توثیق محتوی الکتاب:

لا توجد على الكتاب أى سماعات إلا أنى وجدت كتاب « عقود الجمان » للمؤرخ الكبير محمد بن يوسف الصالحي المتوفى سنة (٩٤٢ هـ) قد اقتبس منه شطراً كبيراً مع الاعتراف بفضل المؤلف وأهمية الكتاب(٥) .

ولا يخفى أن الصالحي من تلامذة السيوطي ، وهذا يجعلنا نجزم بأن نسبة الكتاب إلى المؤلف صحيحة كما أن محتوى الكتاب من تأليفه .

نسخ الكتاب:

لقد توصلت ــ بفضل الله ــ إلى العثور على أربع نسخ للكتاب وفيما يلي تفاصيلها:

١ ــ نسخة مصورة من مكتبة الأسكوريال بأسبانيا وهي في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تحت رقم : (١٠٢) .

⁽١) حسن المحاضرة (ص ٤٣٢ ــ ٣٤٣) .

⁽٢) التحدث بنعمة الله (ص ١٢٣) .

⁽٣) كشف الظنون (ص ٥٩٥ الجزء الأول) .

⁽٤) هدية العارفين ٥٣٧/١ .

⁽۵) أنظر عقود الجمان (ص ۱۰ - ۱۷) .

وتضم ست ورقات وفى كل صفحة (٢٣) سطراً ورمزت إليها بـ « س » .

٢ ــ نسخة مصورة من المكتبة العثمانية بحيدر آباد الهند ، وهى فى مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تحت رقم (٩٠٩) ميكروفيلم .

وهى تقع فى ثمانى ورقات وفى كل صفحة (٢٣) سطراً ، ورمزت إليها بـ « ع » .

٣ ــ نسخة خطية في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم (٢٦٤٦)
في ست ورقات ، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً ، والرمز المستعمل لها هو « م » .

خ ب نسخة مصورة من دار الكتب المصرية ، وهى فى مكتبة الجامعة الإسلامية بألمدينة المنورة برقم (٣٦٧٧) ميكروفيلم فى (٣) ورقات .

ولا توجد فروق كثيرة بين تلك النسخ إلا النسخة الأسبانية التى سقط منها بعض الأعلام ، ولما رأيت أن النسخة المصرية هي أكمل النسخ ونسبة الخطأ والسقط فيها قليلة جداً فاتخذتها أصلًا ، وقابلت عليها باقى النسخ .

عملي في الكتاب :

بذلت أقصى جهدى فى سبيل التحقيق ملتزماً بالأمانة العلمية والمناهج المتبعة فى هذا الشأن حتى يخرج الكتاب فيما يهدف إليه من التأليف ، وفيما يلى تفصيل ذلك :

السخ المحت الكتاب من نسخة دار الكتب المصرية ثم قابلته على النسخ الأخرى لتقويم النصوص وتصحيحها ورمزت إلى الفروق الموجودة بين النسخ بالرموز التى ذكرتها سابقاً .

٢ ــ يينت موضع ورود الآيات في المصحف الشريف مع اسم السورة ورقم الآية .

٣ - خرجت الأحاديث والآثار من مصادرها ، ونقلت أقوال

العلماء لبيان مكانة الحديث صحة وضعفاً فيما دعت الحاجة إليه .

٤ ــ ذكرت مصادر النصوص العامة المقتبسة من كتب الأقدمين .

علقت على بعض آراء المؤلف وخاصة إذا كان موقف المؤلف
مخالفاً لما عليه الجمهور في بعض القضايا .

٦ ــ شرحت الألفاظ الغامضة ، كما عرَّفت ببعض الأماكن والبلدان
التى ورد ذكرها في الكتاب .

٧ ــ ترجمت للأعلام المذكورين فى الكتاب بإيجازٍ مع ثبت المراجع ،
وعندما يترجم المؤلف بنفسه لبعض الأعلام أكتفى بذكر المراجع
وتاريخ الوفيات إن كان قد أغفله .

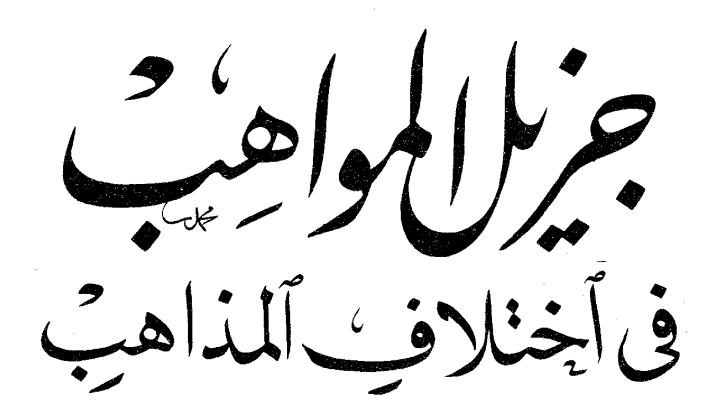
۸ ــ قمت بوضع فهارس متنوعة فى آخر الكتاب لتيسير الاستفادة
من الكتاب .

هذا ولن أدعى العصمة فى عملى فما كان صواباً ، فهو من فضل الله وتوفيقه ، وما كان غير ذلك فأرجو الله سبحانه وتعالى أن يبين لى وجه الصواب فيه قبل أن ألقاه ، ويغفر لى خطيئتى يوم الدين ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم ، ويوفقنى لما يحبه ويرضاه ، وهو ولى التوفيق ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

كتبه: عبد القيــوم محمــد شفيع البستوى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

تحريراً في : ١٤٠٤/٨/٢٦ هـ





للحافظ جَلا لاتن عبدالرهمن الشيوطي والمتعرف المتعرف المتعرف المعربية المتعربة المتعر

حققہ وعشاقعلیہ عَبِدِلقیم بِن محمد فیع البستوی



بب التالر من (١)

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

روى البيهقى (٢) في المدخل بسنده عن ابن عباس (٣) رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله عليلية : « مهما أوتيتم [به] (٤) من كتاب الله فالعمل به ، لا عذر لأحد في تركه [فإن لم يكن في كتاب الله] (٥) فسنة منى ماضية ، فإن لم تكن سنة منى فما قال أصحابي ، إن

(١) في س « وبالله التوفيق » بعد البسملة .

(٢) رهو الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى ، المحدث ، الفقيه ، الأصولى ألف مؤلفات قيمة فى فنون شتى ، منها : كتاب السنن الكبير ، وكتاب السنن الصغير ، وشعب الإيمان ، ودلائل النبوة، والمدخل إلى كتاب السنن .

توفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة (804 هـ) .

ترجمته َفى : وفيات الأعيان ٧٥/١ ، تذكرة الحفاظ ١١٣٢/٣ ، طبقات ابن السبكى ٨/٤ ، البداية والنهاية ٩٤/١٢ .

(٣) هو عبد الله بن عباس ، ابن عم الرسول ﷺ ، صحابی جلیل ، حبر الأمة ، ترجمان القرآن ، توفى سنة ثمان وستين (٦٨هـ).

ترجمته في : تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٠٤) ، الإصابة ٢/٣٣٠ ، طبقات ابن سعد ٤/٥ .

(\$) الزيادة من النسخ الأخرى ومن والمراجع.

(٥) سقط من الأصل ما بين المعكوفين والتصويب من النسخ والمراجع .

أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأيما أخذتم اهتديتم .. واختلاف أصحابي لكم رحمة »(١)

(١) المدخل إلى كتاب السنن ١٣/أ، وسند هذه الرواية كما جاء في المدخل: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن الحسين قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنابكر بن سهل الدمياطي، حدثنا عمرو بن هشام البيروتي، حدثنا سليمان بن أبي كريمة، عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما. الحديث

وأوردها الخطيب في « الكفاية في علم الرواية » بهذا الاسناد نفسه ، والحديث بهذا الإسناد وبغيره من الأسانيد التي سيقت لأجله ، ضعيف جداً ، لا يصلح للاستدلال بحال . أما هذا الطريق ففيه أولا : جويبر ، وهو جويبر بن سعيد الأزدى ، قال ابن حبان فيه : يروى عن الضحاك أشياء مقلوبة ، وقال : قال عمرو بن على : كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن جويبر ابن سعيد ، ونقل عن الدارمي قوله : قلت ليحيى:جويبر كيف حديثه ؟ قال : ضعيف (كتاب المجروحين ٢١٧/١) .

وقال النسائى : متروك الحديث (كتاب الضعفاء والمتروكين : ٢٨٧) .

وقال ابن حجر : ضعيف جداً (التقريب : ١٣٦/١) .

ثانياً: فيه الضحاك ، وهو : الضحاك بن مزاحم الهلالى ، وهو لم يسمع من ابن عباس ، وقد صرح بذلك بنفسه فيما ذكره ابن أبى حاتم من طريق شعبة عن مشاش ، قال : قلت للضحاك ، سمعت من ابن عباس ؟ قال : لا ، قلت : رأيته ؟ قال : لا . (المراسيل : ١٤) . وقال ابن حجر : صدوق كثير الإرسال (التقريب : ٣٧٣/١) .

أما الطرق الأخرى: فقد أورد بعضها ابن عبد البر فى جامع بيان العلم (١٩١/٢ ــ ١١١) وابن حجر فى تلخيص الحبير (١٩١/٤) ولم يخل إسناد أحد منها من طعن وضعف اللهم إلا أن تشبيه الصحابة بالنجوم ثابت فيما أخرجه مسلم (٨٣/١٦) عن أبى موسى مرفوعاً بلفظ: النجوم أمنة أهل السماء فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يوعدون ، وأصحابى أمنة لأمتى ، فإذا ذهب أصحابى ، أتى أمتى ما يوعدون .

وقال البيهقى فيما نقل عنه ابن حجر في التلخيص (١٩١/٤) : والذي رويناه (حديث مسلم) ها هنا يؤدى بعض معناه (أي معنى حديث الضحاك عن ابن عباس) ثم عقبه ابن حجر بقوله : قلت صدق البيهقى ، وهو يؤدى صحة التشبيه بالنجوم خاصة ، أما في الاقتداء فلا يظهر في حديث أبي موسى ، نعم يمكن أن يتلمح ذلك من معنى الاهتداء بالنجوم ، وظاهر الحديث إنما هو إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصحابة من طمس السنن وظهور البدع وفشو الفجور في أقطار الأرض (التلخيص ١٩١/٤) .

وقد وصفه كثير من العلماء بالموضوع ، قال ابن حزم : باطل مكذوب (الأحكام ٥/٥٥) كما قال البزار ــ فيما نقله عنه ابن حجر ــ : هذا الكلام لم يصح عن النبي عَيَّلِيّةٍ (التلخيص ١٩٠/٤) وأقر الألباني بوضعه ، (الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١٩٠/١) ، والله أعلم .

فى هذا الحديث فوائد: إخباره عَلَيْكُ باختلاف المذاهب بعده فى الفروع ، وذلك من معجزاته لأنه من الإخبار بالمغيبات ، ورضاه بذلك ، وتقريره عليه ، ومدحه له ، حيث جعله رحمة ، والتخيير فى الأخذ(١) بأيها شاء من غير تعيين لأحدها ، ويستنبط منه أن كل المجتهدين على هدى ، وكلهم على حق فلا لوم على أحد منهم ، ولا ينسب إلى أحد منهم خطيئة (٢) ، لقوله عَلَيْكُ : « فأيما أخذتم به اهتديتم » _ فلو (٣) كان المصيب واحداً ، والباق خطأ ، لم تحصل الهداية بالأخذ بالخطأ ، ولذلك سر لطيف سنذكره قريباً .

قال ابن سعد (3) فی الطبقات: أنبأنا ((7)ب) قبیصة بن عقبة ثنا أفلح بن حمید عن القاسم بن محمد (9) قال: کان اختلاف أصحاب (7) محمد (7) محمد للناس (7) أخرجه البيهقى فى المدخل بلفظه . وقال ابن سعد: أنا قبیصة بن عقبة ثنا سفیان عن إسماعیل بن عبد الملك عن عون (9) عن عمر بن عبد العزیز (7) قال: ما یسرنی باختلاف أصحاب النبی (7) عرب النعم (7) .

⁽١) في النسخ الأخرى: « بالأخذ ».

⁽٢) فى النسخ الأخرى : « تخطيئة) .

⁽٣) في س « فلولا » وهو خطأ .

⁽٤) هو الحافظ العلامة محمد بن سعد بن منيع البصرى ، صاحب الطبقات الكبرى والمعروف بكاتب الواقدى ، توفى سنة ثلاثين ومائتين (٢٣٠ هـ) .

ترجمته في الجرح والتعديل (١٤٣٣) ، تاريخ بغداد : ٣٢١/٥ ، الوفيات ٤٧٣/٣ .

⁽٥) هو القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق التميمي تابعي معروف أحد الفقهاء بالمدينة المنورة ، مات سنة ست ومائة (١٠٦ هـ) التقريب ١٢٠/٢ .

⁽٦) في م « أصحابي » ، وهو خطأ .

⁽٧) في الطبقات « رسول الله » بدل محمد .

⁽٨) انظر الطبقات (١٨٩/٥).

⁽٩) في م « عوف » بالفاء .

⁽١٠) هو الخليفة الراشد الأموى ، عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبى العاص يجتمع مع عمر بن الخطاب من جهة أمه ، ولى إمرة المدينة للوليد ثم ولى الخلافة بعد سليمان مات سنة إحدى ومائة (١٠١ هـ) التقريب (٢٠/٢) .

⁽۱۱) في م « محمد » . "

⁽۱۲) الطبقات (۱۲) .

رواه البيهقى فى المدخل بلفظ: ما سرنى لو أن أصحاب محمد(١) لم يختلفوا(٢)لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة(٣).

وأخرج الخطيب البغدادي (٤) في كتاب الرواة (٥) عن مالك (٦) من طريق إسماعيل بن أبي خيد قال: قال هارون الرشيد (٧) لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله تكتب هذه الكتب ونفرقها في آفاق الإسلام لنحمل عليها الأمة ؟ قال: يا أمير المؤمنين، إن اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الأمة ، كل يتبع ما صح عنده وكل على هدى ، وكل يريد الله عز وجل.

(٤) هو: أبو بكر أحمد بن على بن ثابت بن أحمد المعروف بالخطيب البغدادى ، أحد مشاهير الحفاظ وصاحب التصانيف الكثيرة المفيدة مات سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، من مؤلفاته : تاريخ بغداد ، كتاب الكفاية في علم الرواية ، كتاب الفقيه والمتفقه ، تقييد العلم ، شرف أصحاب الحديث ، الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع .

ترجمته في : وفيات الأعيان ٩٢/١ ، طبقات السبكي ٢٩/٤ ، البداية والنهاية ١٠١/١ . أَــَــُ شَدْرات الذهب ٣١١/٣ .

(٥) فى ع « الرواية » والصحيح كما فى الأصل وهو كتاب رواة مالك كما فى كشف الحفا (٦٦/١) ولم أعثر عليه .

(٦) هو أحد الأئمة الأربعة مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر الأصبحي ، إمام دار الهجرة ، توفى سنة تسع وسبعين ومائة (١٧٩هـ) .

ترجمته في : جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٤٣٥ ، حلية الأولياء ٣١٣/٦ ، طبقات الشيرازى (٦٧) ، البداية والنهاية ١٧٤/١ ، تهذيب الأسماء واللغات : ٧٥/٧ ، الديباج المذهب (ص: ١٧) ، شذرات الذهب : ٢٨٩/١ .

(۷) هو هارون الرشيد محمد المهدى خامس خلفاء بنى العباس ، امتدت مدة خلافته إلى ثلاث وعشرين سنة منذ سنة مائة وسبعين إلى أن توفى سنة مائة وأربع وتسعين (١٩٤ هـ) .

ترجمته فى : تاريخ بغداد ١/٥٥ ، البداية والنهاية ٢٩٣/١ ، تاريخ الخلفاء للسيوطى : ١٨٨ ، تاريخ الأمم الإسلامية للخضرى ٢٠٢٢ .

⁽۱) في م « النبي عليه » .

⁽۲) فى س « يختلفوا » بدون لم بالإثبات وهو خطأ .

⁽٣) لم أعثر على هذا النص في المدخل .

وأخرج أبو نعيم (١) في الحلية عن عبد الله بن عبد الحكم (٢) قال : سمعت مالك بن أنس يقول : شاورني هارون الرشيد في أن يعلق الموطأ في الكعبة ، ويحمل (٣) الناس على ما فيه ، فقلت : لا تفعل ، فإن أصحاب رسول الله عليه اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان ، وكل مصيب ، فقال وفقك الله يا أبا عبد الله (٤).

وأخرج ابن سعد^(٥) فى الطبقات عن الواقدى^(٦)، قال : إنى قد عزمت على أن مالك بن أنس يقول : لما حج المنصور^(٧)، قال لى : إنى قد عزمت على أن آمر بكت مبك هذه التى وضعتها ، فتنسخ ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها بنسخة ، وآمرهم أن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدوه إلى غيره ، فقلت : يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا ، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل فقلت : يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ودانوا به وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ودانوا به من اختلاف الناس ، فدع الناس وما اختار (٨) [أهل](٩) كل بلد منهم لأنفسهم » (١٠) .

⁽۱) هو عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران أبو نعيم الأصبهانى ، صنف تصانيف تدل على سعة علمه وقوة إدراكه ، توفى سنة ثلاثين وأربعمائة ، من أهم مؤلفاته : حلية الأولياء (وقد اختصره ابن الجوزى باسم صفوة الصفوة) ترجمته فى : وفيات الأعيان : ٩١/١ ، البداية والنهاية : ٤٥/١٢ ، النجوم الزاهرة : ٣/٥ .

 ⁽۲) هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث مولى عثمان بن عفان رضى الله عنه ، سمع من مالك وأصحابه ، مات سنة عشر ومائتين (۲۱هـ) الانتقاء : (۲۵) .

⁽٣) فی س « حمل » .

⁽٤) انظر حلية الأولياء (٣٣٣/٦) .

⁽٥) فى س « سعيد » بالياء وهو خطأ .

⁽٦) هو : محمد بن عمرو بن واقد الأسلمي المدنى القاضي ، نزيل بغداد . قال ابن حجر : متروك مع سعة علمه ، مات سنة سبع ومائتين (٢٠٧ هـ) . ترجمته : التاريخ الكبير للبخاري ١٧٨/١/١ ، كتاب المجروحين ٢٩٠/٢ ، التقريب ١٩٤/٢ .

⁽٧) هو عبد الله بن محمد أبو جعفر المنصور ثانى خلفاء بنى أمية ولى الخلافة بعد رفاة السفاح ، سنة مائة وست وثلاثين ، استمرت خلافته إلى أن توفى سنة ثمان وخمسين ومائة (١٥٨هـ) ترجمته فى البداية والنهاية ، ٢١/١٠

 ⁽٨) في س « اختاروا » وهو خطأ لأن الفاعل بعده اسم ظاهر .

⁽٩) الزيادة من النسخ الأخرى .

⁽١٠) سقطت هذه الحكاية من النسخة المطبوعة للطبقات وهو موجود في القسم المتمم الذي أخرجه بالتحقيق الأستاذ زياد منصور (انظر ص : ٢٥٢) .



فصـــل

اعلم أن اختلاف المذاهب في هذه الملة نعمة كبيرة ، وفضيلة عظيمة ، وله سر لطيف ، أدركه العالمون ، وعمى (۱) عنه الجاهلون ، حتى سمعت بعض الجهال يقول : النبي عليه جاء بشرع واحد ، فمن أين مذاهب أربعة ؟ ، ومن العجب أيضاً من يأخذ في تفصيل بعض المذاهب تفصيلا يؤدى إلى تنقيص المفضل عليه ، وسقوطه ، وربما أدى إلى خصام بين السفهاء وصارت عصبية (۲) وحمية الجاهلية ، والعلماء منزهون (۳) عن ذلك وقد وقع الخلاف في الفروع بين الصحابة رضى الله عنهم ، وهم (٤) خير الأمة ، فما خاصم أحد منهم أحداً ، ولا عادى أحد أحداً ولا نسب (٥) أحد أحداً إلى خطأ ولا قصور (٦) .

والسر الذى أشرت إليه قد استنبطته من حديث ورد: أن اختلاف هذه الأمـة رحمة من الله لها، وكان اختلاف الأمم السابقة عذاباً(٧) و هلاكا (٨)، هذا أو معناه ولا يحضرني الآن لفظ الحديث(٩).

⁽۱) في س و ع « أعمى » بالهمزة .

⁽٢) فى الأصل « عصبة » والإثبات من النسخ الأخرى .

⁽٣) في ع « منتزهون » بصيغة الافتعال .

⁽٤) في س لم يذكر « وهم ».

⁽٥) في م « ينسب » بالمضارع .

⁽٦) أقول : أما قوله : « ولا نسب أحد أحداً إلى خطأ ولا قصور » فهو خلاف الواقع فإن التخطئة في الصحابة من بعضهم لبعض في الفروع ثابتة ، كما لا يخفى ، وسنبين ذلك عند الكلام على : « هل كل مجتهد مصيب ؟ » ، انظر بعض الأمثلة لذلك في جامع بيان العلم

⁽V) في م زيادة « عليها » بعد عذاباً .

⁽٨) لم أعثر على هذا اللفظ لهذه الرواية ، وكل من أورده اكتفى بلفظ : « اختلاف أمتى رحمة للناس » ولعلمه استنتاج من المؤلف ــ كما فعل القارى فى الموضوعات =

= (٨٦) فقال : ومفهومه أن اختلاف غير هذه الأمة رحمة ونعمة » .

وأورده المؤلف (بدون الزيادة) في الجامع الصغير وعزاه إلى أبي نصر المقدسي في كتابه الحجة ، وإلى البيهقي في الرسالة الأشعرية بغير سند ، وقال وأورده الحليمي والقاضي حسين ، وإمام الحرمين وغيرهم » (فيض القدير ٢٠٩/١) . وقال السبكي ــ فيما ذكره المناوى به ــ : وليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع (فيض القدير ٢١٢/١) .

أما قول المؤلف فى الجامع الصغير (٢١٠/١ مع شرح المناوى) : لعله خرج فى كتب الحفاظ التى لم تصل إلينا .

وكذلك انتصار القارى لهذه الرواية فى الموضوعات (٨٤) قائلا : « زعم كثير من الأئمة أنه لا أصل له ، لكنه ذكره الخطابى فى غريب الحديث مستطرداً وأشعر بأن له أصلًا عنده » . فلا يلتفت إليه ، ولا عبرة لمثل هذا الترجى فى مجال العلم ، وخاصة فى مجال السنة ، وإلا جاز لكل متقول أن يقول على رسول الله عَيْنِيِّ ما شاء وبما شاء .

أما تفريق المؤلف بين اختلاف الأمم السابقة واختلاف أمة محمد عَلِيلِيّ فهو مخالف لما جاء في القرآن والسنة ، يقول تعالى : ﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم ﴾ (آل عمران ١٠٥) وروى ابن حزم بسنده عن عبد الله بن عمرو ابن العاص قال : هاجرت إلى رسول الله عَلِيلِيّ يوماً فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية فخرج علينا رسول الله عَلِيلِيّ يعرف في وجهه الغضب ، فقال : إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب (الأحكام ٥/٨٤٠) وهو ظاهر أن الاختلاف ما زال منهياً عنه ومذموماً ولا يزال ، فلا وجه للتفريق .

وبقى لنا أن نقول: إن الاختلاف فى حد ذاته قد وجد ولا يزال يوجد لوجود أسبابه ، ولكن دعم هذا الاختلاف بمثل هذا الحديث الذى لا أصل له ، يحول بين المصابين بالتقليد الأعمى وبين الرجوع إلى الكتاب والسنة ، ويؤدى إلى تبرير آراء الأئمة مهما تكن بعيدة عن ألنصوص ، كما لا يخفى على من له إلمام بكتب المذاهب .

(٩) قوله: « هذا أو معناه ولا يحضرنى الان لفظ اخديث » إهمال لا أجد له مبرراً ،
وخاصة إذا كان من مثل هذا العالم النحرير المجتهد العارف بأسرار السنة وأخطارها .

فعرف بذلك أن اختلاف المذاهب في هذه الملة (١) خصيصة فاضلة ، هذه الأمة ، وتوسيع في هذه الشريعة السمحة السهلة فكانت الأنبياء قبل النبي عليه يبعث (٢) أحدهم بشرع واحد ، وحكم واحد ، حتى من ضيق شريعتهم لم يكن فيها تخيير في كثير من الفروع التي شرع فيها التخيير في شريعتنا كتحتم القصاص في شريعة اليهود ، وتحتم الدية في شريعة النصارى ، ومن ضيقها أيضاً لم يجتمع فيها الناسخ والمنسوخ كما وقع في شريعتنا ، ولذا أنكر اليهود النسخ فاستعظموا نسخ القبلة ، ومن ضيقها أيضاً أن كتابهم لم يكن يقرأ إلا على حرف واحد كما ورد (٣) بكل ذلك أحاديث .

وهذه الشريعة سمحة سهلة لا حرج فيها ، كما قال الله(٤) تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فَي الدينَ ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدينَ مِنْ حَرْجَ ﴾ (٥) وقال عليكم في الدين من حرج) (١) وقال عليكم : « بعثت بالحنيفية السمحة »(٧) .

فمن سعتها أن كتابها أنزل(^) على سبعة أحرف (٩) ، يقرأ بأوجه ، والكل كلام الله عز وجل ، ووقع فيها الناسخ والمنسوخ

⁽١) في س زيادة « رحمة » بعد الملة .

⁽٢) في م « بعث » بالماضي .

⁽٣) في س « روى بذلك ».

 ⁽٤) في س بدون لفظ الجلالة .

⁽٥) البقرة : ١٨٥ .

⁽٦) الحج : ٧٨ .

⁽٧) رواه الإمام أحمد فى مسنده فى حديث طويل عن أبى أمامة وفيه قصة رجل كان فى سرية فمر بغار فأراد أن يعتكف فيه ويتخلى عن الناس فقال على الله : « إنى لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكنى بعثت بالحنيفية السمحة ، والذى نفس محمد بيده لغدوة أو روحة فى سبيل الله خير من الدنيا وما فيها .. (٦٦/٥ ـ ٦٦/٦ عن عائشة) .

⁽٨) في س و ع « نزل » بدون همزة .

⁽٩) وردت روايات عديدة في نزول القرآن على سبعة أحرف .

انظر: صحیح البخاری مع الفتح: ۲۲۷/۳، صحیح مسلم ۱۱۲۱، مسند أحمد الخرد: صحیح البخاری مع الفتح: ۲۲۷/۳، صحیح مسلم ۱۱۵/۱، مسند أحمد الخرد: مسند النسائي ۱۱۵/۱.

ليعمل بهما جميعاً (۱) في هذه الملة ، في الجملة (۲) فكأنه عمل فيها بالشرعين جميعاً (۳) ، ووقع فيها التخيير بين أمرين ، شرع كل منهما في ملة ، كالقصاص والدية ، فكأنها جمعت الشريعتين (٤) معاً وزادت حسناً بشرع ثالث ، وهو التخيير الذي لم يكن في أحد من الشريعتين ، ومن ذلك (١/٢٩) مشروعية الاختلاف بينهم في الفروع .

فكانت المذاهب على اختلافها كشرائع متعددة ، كل مأمور بها في هذه الشريعة . فصارت هذه الشريعة كأنها عدة شرائع(٥) ، بعث النبي متالله بجميعها .

ومن جراء ذلك التعصب البغيض كانت الجوامع فى بعض البلاد الإسلامية موزعة بين أربعة محاريب لكل مذهب محراب وإمام .

أقول: لم تكن المذاهب لتقود الأمة إلى التوزع والتفرق والانشقاق والاختلاف، ولكن المذاهب الفقهية على اختلافها ليست إلا مدارس فقهية ومناهج فكرية لفهم مقاصد الشريعة عقيدة وعبادة ومنهجاً وسلوكاً، وأن هذه المدارس نشأت وتطورت مع تطور وسائل الفكر والفهم واختلف بعضها عن بعض في بعض وجوه الاستدلال باختلاف الظروف والعوامل، وما خلفه أئمسة المذاهب وعلماؤهسا رحمهسم الله جميعسساً من التسموات =

⁽¹⁾ فى النسخ الأخرى « معاً » بدل جميعاً .

⁽٢)في م « وبالجملة » .

⁽٣) في النسخ الأخرى « معا » .

⁽٤) في س « الشرعيين » بدون تاء في الموضعين .

⁽٥) هذا بعيد عن روح الشريعة الإسلامية ومناقض لوحدة الأمة المسلمة لأن الإسلام لم يرض بأى تفرق في الدين ، قال تعالى : ﴿ إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون ﴾ (الأنعام ١٥٩) ، ولعل التعصب المذهبي الذي لا يحمد عقباه كان قد حدث انطلاقاً من هذه الفكرة ، ومن جرَّاء ذلك التعصب يرى بعض الناس الخروج من آراء إمامهم أو الانتقال من مذهبهم إلى مذهب غيرهم شبه ردة منهم، ومنهم من أنزل مخالف مذهبهم منزلة أهل الكتاب وأهل الذمة ، ومنهم من يعتقد العصمة في علماء مذهبه قائلا : كل آية أو حديث يخالف ما قرره علماء مذهبنا فهي إما مؤولة أو منسوخة !!

وفى ذلك توسعة زائدة لها وفخامة عظيمة (١) لقدر النبى عليه وخصوصية له على سائر الأنبياء ، حيث بعث كل منهم بحكم (٢) واحد وبعث هو (٣) عليه في الأمر الواحد ، بأحكام متنوعة (٤) ، يحكم بكل منها ينفذ ويصوب قائله ويؤجر عليه ، ويهدى به ، وهذا معنى لطيف فتح الله به ، يستحسنه كل من له ذوق وإدراك لأسرار (٥) الشريعة (٦) .

وقد ذكر السبكى (٧) فى تأليف له « أن جميع الشرائع السابقة هى شرائع النبى عَلَيْكُم ، بعث بها الأنبياء السابقة كالنيابة عنه (٨) ، لأنه نبى (٩) و آدم بين الروح والجسد (١٠) ، وجعل إذ ذاك نبى الأنبياء

⁼ العلمى والفكرى لا ريب أنه رصيد ضخم لمعرفة أحكام الله وأحكام رسوله ولا يمكن الاستغناء عنه ، إلا أن العصمة لا يمكن اعتقادها في أحد بعد الرسول عليه الصلاة والسلام ولذا فإن عدم أصابتهم في بعض المسائل ليس ببعيد ، وليس من الدين ولا من حسن الظن بهم أن تقوم بتبريس أقوالهم بالتأويلات البعيدة _ بل الواجب أن نلتمس لهم عذراً شرعياً لعدم إصابتهم _ وهذا لا يمس بمكانة علمهم وفضلهم من قريب ولا بعيد .

والله هو الهادى إلى سواء السبيل .

⁽١) في ع « أسرار » بدل فخامة .

⁽۲) في س « حكمة واحدة » .

⁽٣) في س « بتقديم » هو « على بعث » وفي م « النبي » دون الضمير .

⁽٤) في م « متعددة » .

⁽٥) في س « لإعجاز » موضع « أسرار » .

⁽٦) في م زيادة « المطهرة » بعد الشريعة .

⁽٧) هو على بن عبد الكافى السبكى الشافعي ، قاضى القضاة فى عصره ، الفقيه ، الأصولى ، والمؤرخ الكبير ، ألِف كتباً كثيرة وكانت له يد طولى فى علم التفسير .

 $^{(\}Lambda)$ فى س سقط قوله « كالنيابة عنه » .

⁽٩) في م « نبى الأنبياء » .

⁽۱۰) وهو مقتبس من حدیث صحیح ، رواه أحمد فی مسنده (۲۹/۶ ، ۵۹/۵ ، ۳۷۹) عن عبد الله بن شقیق ، والترمذی فی جامعه (۵۸۵/۵) عن أبی هریرة ، وأورده ابن أبی عاصم فی السنة (۱۷۹/۱) وأخرجه الطبرانی فی المعجم الکبیر (۱۷۹/۱) وأخرجه الطبرانی فی المعجم الکبیر (۱۷۹/۱) وذكره ابن تیمیة فی أحادیث القصاص (۱۷) وأقر بصحته بهذا اللفظ ، وقال : أما ما یروی بلفظ كنت نبیاً وآدم بین الماء والطین أو ولا ماء ولا طین فهو كذب باطل .

وقرر ذلك قوله عَلِيْكُم : « بعثت إلى الناس كافة (١)»(٢) .

فجعله مبعوثاً إلى الخلق كلهم من لدن آدم إلى أن تقوم الساعة في كلام طويل مشتمل على نفائس بديعات ، وقد سقته في أول كتاب (٣) المعجزات _ فإذا جعل السبكي جميع الشرائع التي بعثت بها الأنبياء ، شرائع له على زيادة في تعظيمه ، فالمذاهب التي استنبطها أصحابه (٤) من أقواله وأفعاله على تنوعها شرائع متعددة له من باب أولى خصوصاً وقد أخبر (٥) بوقوعها ووعد بالهداية (٢) للآخذ بأيها .

⁽١) رواه البخارى في صحيحه (٤٣٦/١ ، ٣٣٥ ــ مع الفتح) والنسائي (٤٨/١) .

⁽٢) لم أعثر على قول السبكي هذا

⁽٣) في س « الكتاب » وهو خطأ .

⁽٤) في النسخ الأخرى سقط « أصحابه » .

⁽٥) عمدة هذا القول حديث : « أصحابى كالنجوم » وحديث : « اختلاف أمتى رحمة » وقد سبق أن ذكرت أن كلا الحديثين غير ثابت وذكرت ما فيهما من العلل والطعون (راجع ص : ٢٠) .

⁽٦) في النسخ الأخرى « بالهداية » .

فصل

ومن الدليل على (١) ما قلناه (٢) قصة اختلاف الصحابة في أسرى بدر (٣) ، فإن أبا بكر (٤) ومن تابعه أشاروا بأخذ الفداء منهم ، وعمر (٥) ، ومن تابعه (٦) أشاروا بقتلهم ، فحكم النبي عينه بالأول ، ونزل القرآن بتفضيل الرأى الثاني ، مع تقرير الرأى الأول ، وهذا دليل على تصويب الرأيين ، وأن كلا من المجتهدين مصيب (٧) .

ولو كان الرأى الأول خطأ لم يحكم(^) به النبي عَلَيْتُهُ ، وكيف

⁽١) سقط من س « على » .

⁽٢) في م بدون ضمير االمفعول.

⁽٣) قد ذكر هذه القصة عامة المحدثين والمفسرين في سبب نزول قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لَنْهِي اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مَا كَانَ لَنْهِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَى يَتْخُنَ فِي الأَرْضِ ﴾ الآية .

انظر : صحیح مسلم ، کتاب الجهاد (۱۸۳/۳) ومسند أحمد (۳۱/۱) وتفسیر القرطبی (۲۰/۸)

⁽٤)، هو : أبو بكر الصديق الخليفة الراشد الأول أفضل الأمة بعد الرسول عَلِيْظَةٍ توفى سنة ثلاث عشرة من الهجرة (١٣هـ).

ترجمته فى : الطبقات لابن سعد (١٦٩/٣) وطبقات الحفاظ للذهبى ٢/١ ، البداية والنهاية (٥/٥) . إلخ) الإصابة (٤٤/٧) .

⁽٥) هو عَمر بن الخطاب الخليفة الراشد الثانى وزير رسول الله عَلِيْكَةِ ومن أيد الله به الإسلام وفتح به الأمصار ، وهو الذى قال فيه الرسول عليه الصلاة والسلام : « لوكان بعدى نبى لكان عمر »، استشهد أثناء صلاة الفجر سنة ثلاث وعشرين (٢٣هـ).

ترجمته في المصادر المذكورة في ترجمة أبي بكر الصديق رضى الله عنهما .

⁽٦) فى س « تابعهم » وسقط منه كلمة « أشاروا » .

⁽٧) مسألة احتمال الخطأ فى الاجتهاد وإصابة جميع المجتهدين أو بعضهم سيأتى الكلام بهذا الشأن فى فصل خاص . والذى عليه جل المحققين : أن الحكم عند الله واحد ومن المجتهدين من يصيب ويثاب عليه بأجرين ، ومنهم من يخطىء ولا يأثم وله أجر واحد .

⁽٨) استدلال المؤلف على تصويب الرأيين بحكم النبي ﷺ، فيه نظر ، يقول القاضى البيضاوى. في تفسير تلك الآية : وفي الآية دليل على أن الأنبياء عليهم السلام يجتهدون وأنه قد يكون خطأ ولا يقرون عليه (تفسير البيضاوى ٢/١٠٤) ويقول ابن قدامة : وإذا تصور وقوع الصغائر منهم فكيف يمتنع وجود خطأ لا مأثم فيه وصاحبه مأجور ، ولولا ذلك ما عوتب نبينا عليه السلام على الحكم في أسرى بدر ولا في التخلف عن غزوة تبوك (روضة الناظر : ١٩٥٥) وسيأتي تفصيل القول في: «كل مجتهد مصيب أو لا ؟ »

وقد أخبر الله عز وجل عنه أنه عين(١) حكمه بقوله : ﴿ لُولَا كُتَابِ مَنَ اللهِ سَبَقَ ﴾(٢) ، وطيب الفداء بقوله : ﴿ فَكُلُوا مَمَا عَنِمَتُم حَلَالًا طِيبًا ﴾(٣) وإنما وقع(٤) العتب على اختيار غير الأفضل(٥) .

فأكثر(٦) ما يقع الترجيح في المذاهب بالنظر إلى الأفضل من حيث قوة الأدلة والقرب من الاحتياط ، والورع ونحو ذلك من مفردات المسائل ، لا من حيث(٧) مجموع المسائل ، أما بالنظر إلى التصويب فكل صواب وحق لا شبهة فيه ولا مرية .

ومن هنا كانت طريقة الصوفية أن لا يلتزم مذهب معين بل يؤخذ (٨) من كل مذهب بالأشد والأحسوط والأورع(٩) ، فإذا كان

آنظر للتفصيل : أحكام القرآن لكيا الهراسي (١٧/٣) تفسير القرطبي (٨/٠٥) زاد المسير الابن الجوزي (٣٨١/٣) .

⁽¹⁾ كان في الأصل « غير » وفي النسخ الأخرى كما أثبته ، والسياق يقتضي هكذا .

^{· (}۲ ــ ۳) الأنفال : ۲۸ ــ ۲۹ .

⁽٤) في س سقطت كلمة « وقع » .

⁽٥) سياق الآية لا يؤيد ما ذهب إليه المؤلف ، لأنه لو كان ما حكم به النبي عَيَّلِيَّ عين حكم الله سبحانه لما تصور نزول العتاب على قبول عين حكم الله ، بل ما ثبت بكاؤه عَلِيَّة بعد نزول الآية ، وقوله : « أبكى للذى عرض على أصحابك (مخاطباً عمر بن الخطاب) من أخذهم الفداء ، لقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة » (صحيح مسلم : ١٧٦٣) يأبى أن يكون ذلك حتى على اختيار غير الأفضل ، وعلى فرض أن العتب كان على اختيار غير الأفضل والصواب ، فهو قضية عين ليس فيه ما يدل على أن كلًا من الجتهدين في الأمة مصيب مع أن الدليل قائم على خلافه ، مثل قوله على التي «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد » أخرجه الشيخان ، انظر صحيح البخارى مع الفتح (١٩١٨/١٣) فا قوله تعالى : ﴿ لولا كتاب من الله سبق ﴾ فقد ذكر الكثير من المفسرين أن المراد به : تقدم غفران الذنوب ، وعدم المؤاخذة ، أو تقدم إحلال الغنائم لأمة عمد عَلَيْتُهُ .

⁽٦) س ، سقط منه : قوله : « فأكثر إلى قوله الأفضل » .

⁽٧) س ، سقط منه « حيث » .

⁽٨) م « يأخذ » .

 ⁽٩) م و ع يختلف سياقها في هذه الجملة بتقديم وتأخير وحذف وزيادة دون اختلاف في
المعنى .

مذهب الشافعي مثلا(۱) الجواز في مسألة والتحريم في أخرى ، ومذهب غيره بالعكس ، يأخذون بالتحريم في المسألتين احتياطاً ، وإذا كان مذهبه الوجوب في مسألة والاستحباب في أخرى ، ومذهب غيره بالعكس ، يأخذون بالوجوب في المسألتين [اجتياطاً (۲)] فيقولون بنقض الوضوء بلمس النساء ومس الفرج وبالقيء ، والدم السائل ، ويقولون بوجوب النية في الوضوء ومسح كل الرأس ووجوب الوتر ، إلى غير ذلك وهذا مثل ما حكى في الروضة (۳) عن ابن سريج (٤) أنه كان يغسل الأذنين مع الوجه ويمسحهما مع الرأس (٥) ويمسحهما منفردتين (١) احتياطاً لكل مذهب (٧) .

⁽۱) في ع « مثلا » مقدم على « مذهب » .

⁽٢) الزيادة من النسخ الأخرى .

 ⁽٣) فى س « الرووضة » بواوين وهو خطأ ، والمراد به روضة الطالبين للنووى ،
(٤) أبوالعباس أحمد بن عمر بن سريج القاضى البغدادى شيخ الشافعية فى عصره ، كانت له .

مناظرات ومجالس مع محمد بن داود الظاهرى ، ألف كتباً كثيرة ذهبت بأكثرها يد الضياع ، توفى رحمه الله سنة ست وثلاثمائة (٣٠٦ هـ) .

ترجمته فى : تاريخ بغداد (٢٨٧/٤) طبقات الشيرازى (١٠٨) ، وفيات الأعيان (٦٦/١) ، طبقات السبكى (٢١/٣) ، البداية والنهاية (١٢٩/١١) .

⁽٥) س ، سقط منه « ويمسحهما مع الرأس » .

⁽٦) في م « منفردين » بالتذكير .

⁽٧) روضة الطالبين (٦١/١) ، وانظر طبقات السبكي (٣٠/٣) .

تذنيب(١):

ونظير ما قلناه عن أن المذاهب كلها صواب وأنها من باب جائز وأفضل ، لا من باب صواب وخطأ ، ما ورد(٢) عن جماعة من الصحابة فى قراءات مشهورة أنهم أنكروها(٣) على عثان وقرأوا غيرها ، وأجاب العلماء(٤) عن إنكارهم بأنهم أرادوا أن الأولى اختيار غيرها ، ولم يريدوا إنكار القراءة [بها(٥)] البتة . وقد عقدت لذلك فصلا في الإتقان(٢) .

⁽١) في س و ع: لم يذكر « تذنيب » .

⁽۲) س « روی » بدل « ورد » .

⁽٣) س « أنكروه ».

⁽٤) أوجه القراءة كلها مشروعة أو سماعية وليست من الأمور الاجتهادية والقياسية حتى يستدل بها على تصويب كل المجتهدين في جميع مجتهداتهم

⁽٥) الزيادة من النسخ الأخرى .

 ⁽٦) هو كتاب للمؤلف باسم : الإتقان في علوم القرآن ، وهو مطبوع انظر (١/٥٤ ،
٩٩) من الكتاب المذكور للاطلاع على مبحث أوجه القراءة .

فصل

إذا عرف ما(١) قررناه ، عرف ترجيح القول بأن كل مجتهد مصيب ، وأن حكم الله في كل واقعة تابع(٢) لظن المجتهد ، وهو(٣) على أحد القولين للأئمة [الأربعة(٤)] ورجحه القاضي أبو بكر(٥) ، وقال في التقريب(٦) : « الأظهر من كلام الشافعي(٧) والأشبه بمذهب أمثاله من العلماء القول : بأن كل مجتهد مصيب(٨)»

⁽١) كان في الأصل « بما » والذي أثبته من النسخ الأخرى وهو الأصح .

⁽٢) فى س « تابعه » وهو خطأ .

⁽٣) في س ، زيادة « على » بعد هو .

⁽٤) الزيادة من النسخ الأخرى .

⁽٥) هو : محمد بن طيب المعروف بالقاضي أبى بكر الباقلانى ، رأس المتكلمين على مذهب الشافعى وهو من أكثر الناس تصنيفاً فى الكلام ، من مؤلفاته : التبصرة فى أصول الفقه ، وكشف الأسرار وهتك الأستار فى الرد على الباطنية ، توفى رحمه الله سنة ثلاث وأربعمائة (٣٠٤هـ) . ترجمته فى : وفيات الأعيان : ٢٩٦/٤ ، البداية والنهاية : ٢١/٠٥٣ ، شذرات الذهب : ٢٨٦/٣

⁽٦) لم أعثر عليه .

⁽٧) هو : الإمام محمد بن إدريس الشافعي أحد الأئمة الأربعة، توفى رحمه الله سنة أربع ومائتين (٤٠٤ هـ) .

ترجمته فى : تاريخ بغداد ٣٦/٦ ، حلية الأولياء ٦٣/٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٤٤/١ ، وفيات الأعيان ٤٤/١ ، تذكرة الحفاظ ٣٦١/١ ، شذرات الذهب ٩/٢ .

⁽٨) مسألة كل مجتهد مصيب أم لا ؟ تنبنى على أنه هل لله تعالى حكم واحد فى الأمور الاجتهادية فيما ليس فيه نص ولا إجماع ؟

¹ ــ فقال فريق من العلماء : « ليس لله في الوقائع حكم معين وعلى الناظر فيها الطلب والاجتهاد ، والحكم الشرعى تابع لظن المجتهد ، حتى كأن حكم الله في حق كل مجتهد ما أدى إليه المجتهاده » (كشف الأسرار عما في أصول البزدوى ٣١٨/٢) وهذا ما ذهب إليه المعتزلة واختاره فخر الدين الرازى كما في المحصول له (٣٧١/٢) ، وهو اختيار الغزالي في المستصفى (٣٦٣/٢) والمنخول (٤٥٥) .

وأجيب بأن الحديث لم يثبت ، وعلى فرض ثبوته محمول على الاقتداء بما ينقلونه عن النبى على الأنهم رضى الله عنهم كلهم ثقات ، فعن أيهم نقل فقد اهتدى الناقل (الأحكام لابن حزم ٨٣٩/٥) .

واستدلوا : بأن الحق لو كان فى جهة واحدة ، لما وجب على كل واحد من المجتهدين اتباع ما أوجبه ظنه وحيثِ كان مأموراً باتباعه دل على كونه صواباً (الأحكام للإتمدى ٢٢٦/٣) .

وأجيب عنه بأنه لا يدل ذلك على إصابته ، إذ لو كان في المسألة نص أو إهماع ولم يعلم به المجتهد بعد البحث التام فإن الحكم فيها معين ومع ذلك المجتهد مأمور باتباع ظنه إلى أن يتبين له نص أو إجماع .

٢ - وذهب فريق آخر إلى أن الله حكماً معيناً في الأمور الاجتهادية ومع ذلك كل مجتهد مصيب ، ومعنى الإصابة لديهم : أصابوا فيما وجب عليهم من بذل الوسع والاجتهاد في معرفة الأحكام .

وقد قيل هذا الذي أراده أبو حنيفة فيما نسب إليه قوله : « كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد » (كشف الأسرار ١٩/٢) .

وأجيب عن ذلك بأن القول بإصابة جميع المجتهدين مع الاعتراف بأن حكم الله واحد ، فيه تناقض ظاهر ، أما قولهم المراد بالإصابة ، إصابة في بذل الوسع والجهد ، فلا كلام فيه ، ولكن الكلام في الإصابة في معرفة حكم الله .

٣ ــ وذهب كثير من العلماء المحققين إلى أن الله تعالى حكماً معيناً في الوقائع ، والمجتهدون لعرفة الأحكام ، منهم من يصيب ومنهم من يخطىء ، ثم اختلف هؤلاء إلى قسمين :

(أ) قال القليل منهم: المخطىء آثم ، وهذا ما نسب إلى أبى بكر الأصم وابن علية وبشر المريسي (الأحكام للامدى ٢١٩/٣) .

(ب) وقال الجمهور : إن المصيب له أجران ، وأما المخطىء فلا إثم عليه ، وله أجر واحد على بذل جهده في معرفة حكم الله تعالى ، وهو قول الأئمة الأربعة .

نقل عن الإمام مالك فيما رواه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم (١٠٠/٣) والشاطبى فى الموافقات (٢٠٠/٣ ــ ٧٠) أن المصيب واحد ، وهذا ما اعتمد عليه القرافى من المالكية فى شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٠) .

وهو اختيار الأحناف ، كما قال البهارى : « المختار أن لله حكماً معيناً أوجب طلبه ونصب عليه دليلًا فمن أصابه فله أجران ومن أخطأ فله أجر لامتثاله ببذل الوسع » (مسلم الثبوت ٣٢٨/٢) .

وهذا ما نسب إلى الشافعي استناداً إلى ما جاء في « الرسالة » حيث جوز الخطأ على المجتهد في القبلة (الرسالة ٤٨٧ ــ ٥٠٣) . وقال الأسنوى من الشافعية . « والذي نذهب إليه أن =

وقال به من أصحابنا ابن سريج(۱)، والقاضى أبو حامد(۲)، والداركى(۳)، وأكثر العراقيين، ومن الحنفية أبو يوسف(٤) ومحمد بن الحسن(٥) وأبو زيد الدبوسى(٦) ونقله عن علمائهم جميعاً.

= لله تعالى فى كل واقعة حكماً معيناً عليه دليل ظنى وأن المخطىء فيه معذور » . (التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول ١٦٤) . وهذا مروى عن أحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه ، كما فى المسودة لال تيمية (٤٩٨) ، وهذا ما اختاره ابن قدامة وانتصر لهذا الرأى بأدلة نقلية وعقلية ، (روضة الناظر ص : ١٩٣) .

ورجحه الخطيب البغدادى فى كتاب الفقيه والمتفقه (٢٠/٢ ـ ٥٠) وهذا الذى رضى له آل تيمية فى المسودة (٤٩٧ و ٣٠٥). والأدلة العقلية والنقلية تشهد لصحة هذا الرأى. مثلا : قوله على الله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد (متفق عليه) ، هذا نص صريح على أن هناك من المجتهدين من يخطىء . ومثله قول أبى بكر رضى الله عنه فى الكلالة : أقول فيها برأبى فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان .أما من جهة النظر فإن القول بتصويب جميع المجتهدين يؤدى إلى الجمع بين النفى والإثبات ، والحل والحرمة فى قضية واحدة ، عند الاختلاف « ولأن الأمة مجمعة على تجويز المناظرة بين المجتهدين ، فلو كان كل واحد مصيباً فيما ذهب إليه لم يكن للمناظرة معنى ولا فائدة » (الأحكام للآمدى ٢٢٢/٣) .

(١) في م « شريح » بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو خطأ .

(٢) هو القاضى أبو حامد الغزالى ، اسمه محمد بن محمد الطوسى الشافعى الفقيه الأصولى ، المتصوف ، الشاعر ، الأديب ، تلميذ إمام الحرمين الجوينى ، من مؤلفاته : إحياء علوم الدين ، الوجيز فى الفقه ، المنخول ، والمستصفى فى أصول الفقه ، توفى سنة خمس وخمسمائة (٥٠٥هـ) رحمه الله ، والغزالى أشد العلماء انتصاراً لرأى المصوبة . ترجمته فى : وفيات الأعيان ١٦٦/١ ، البداية والنهاية ١٧٣/١٢ ، طبقات السبكى (١٩١/٦) .

(٣) فى ع « الدارمى » ولكن المعروف من الأصوليين هو الداركى ، وهو : أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الداركى نسبة إلى دارك بفتح الراء من قرى أصبهان ، توفى ببغداد سنة خمس وسبعين وثلاث ومائة (٣٧٥هـ).

(٤) هو القاضى يعقوب بن إبراهيم بن حبيب ، لازم أبا حنيفة ، وأصبح من أخص تلاميذه قام بنشر آرائه ، وخالفه فى كثير من المسائل ، توفى رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائة (١٨٢ هـ) . ترجمته فى : وفيات الأعيان ٣٠٣/٢ ، البداية والنهاية ١٨٠/١ ، التذكرة ٢٦٩/١ ، النجوم الزاهرة ٢١٠٠/٢ .

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، كانت له . مناظرات مع الشافعي ، صنف الكثير ولم يصل إلينا إلا القليل ، توفى سنة تسع وثمانين ومائة (١٨٩ هـ) .

فإن قلت : قوله على الله على الله المجتهد أحدكم فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد »(١) ، يدل على أن في المجتهدين من يصيب ، ومن يخطىء ، وأن الحكم(٢) يختلف(٣) ، ولو كانوا(٤) مصيبين لم يكن للتقسيم معنى .

قلت: أحمل قوله عَلَيْسَةِ: « فأخطأ »على عدم إدراكه الأفضل والأدنى (٥). كما عتب على الصحابة في اختيار الفداء لأنه غير الأفضل مع أنه حكم صواب (٢٩/ب) وقد (٦) قال الفقهاء فيمن صلى صلاة رباعية إلى أربع جهات ، كل ركعة إلى جهة بالاجتهاد ، أنه لا قضاء عليه (٧) ، مع القطع (٨) بأن ثلاث ركعات منها إلى غير القبلة . واختلف اجتهاد عمر في الجد ، فقضى فيه (٩) بقضايا مختلفة وكان يقول : ذلك على ما قضيناه وهذا

اسس علم الخلاف بين المذاهب الفقهية وألف فى ذلك تأسيس النظر فى الخلاف وأسرار الأصول والفروع فى أصول الفقه ، توفى رحمه الله سنة (٣٠٠هـ). ترجمته فى : البداية والنهاية ٤٣٠١ ، الجواهر المضيئة ٢٥٥/٢ .

⁽۱) أخرجه أحمد فى مسنده عن عمرو بن العاص (۱۹۸/۶) والبخارى فى الصحيح (۳/۶) وابن ماجة (۷۷٦/۲) وأبو داود (۳/۶) وابن ماجة (۷۷٦/۲) وأبو داود (۳/۶) وابن ماجة (۷۷٦/۲) وكلهم بلفظ : إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب (وفي الصحيحين ثم أصاب) فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد .

⁽۲) في ع « الحاكم ».

⁽٣) في م و ع « مختلف » .

⁽٤) في م «كانا » للاثنين .

⁽٥) أقول : هو حمل على خلاف الظاهر دون معارض .

⁽٦) فی س « وبه » .

⁽٧) أقول : ولكن ليس ذلك لأنه مصيب بل لأن الواجب حينئذ اتباع ما أدى إليه اجتهاده ، وكذلك فى كل مالم يدرك حكم الله تعالى بسبب من الأسباب ، وكل ما أورده المؤلف فهو من هذا القبيل .

⁽A) في س « القطعة » .

⁽٩) في س « فيها » .

على ما نقضى (١) ، وأخرج البيهقى فى المدخل عن الشعبى (٢) أن رسول الله عَلَيْتُ كَان يقضى ، فيستقبل حكم الله عَلَيْتُ كَان يقضى بالقضاء ، وينزل القرآن بغير ما قضى ، فيستقبل حكم القرآن ولا يرد قضاءه الأول(٣) .

⁽۱) س « قضينا ».

⁽۲) هو : أبو عمر ، عامر بن شراحيل تابعى كبير فقيه فاضل كان قوى الذاكرة ، نقل عنه قوله : ما حدثنى أحد بحديث فأحببت أن يعيده على ، توفى سنة ثلاث ومائة (٣٠ هـ).

ترجمته في : طبقات ابن سعد (٢٤٧/٦) ، تاريخ بغداد (٢٢٩/١٢) تذكرة الحفاظ (٧٩/١) .

⁽٣) لم أعثر عليه ، وأورده المؤلف فى كتابه : مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة (ص : ٥٠) ، وعزاه إلى البيهقى هناك أيضاً .



فصل في الانتقال من مذهب إلى مذهب()

وهو جائز كما جزم به الرافعي(٢) ، وتبعه النووي(٣) ، قال في الروضة(٤) : إذا دونت المذاهب ، فهل يجوز للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب ؟ إن قلنا يلزمه الاجتهاد في طلب الأعلم وغلب على ظنه أن الثانى أعلم ينبغى أن يجوز ، بل يجب ، وإن خيرناه فينبغى أن يجوز أيضاً ، كما لو قلد في القِبلة هذا أياماً ، وهذا أياماً .

وأقول للمنتقل أحوال :

الأول: أن يكون السبب الحامل له على الانتقال أمراً دنيوياً [كحصول وظيفة] (٥) أو مرتباً(٦) أو قرباً(٧) من الملوك(٨) وأهل الدنيا ،

⁽١) في ع سقط « إلى مذهب ».

⁽۲) هو : عبد الكريم بن محمد القزويني ، وهو الذي شرح الوجيز للغزالي باسم « الشرح الكبير » توفى سنة ثلاث وعشرين وست مائة (۱۲۳ هـ) . ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات ۲۲۶/۲ ، طبقات الأسنوي ۱/۱۷ ، طبقات السبكي ۲۸۱/۸ ، النجوم الزاهرة ۲۲۲/۲ ، الشذرات ۱۰۸/۵ .

⁽٣) هو الشيخ العلامة يحيى بن شرف النووى ، الدمشقى ، محدث ، فقيه ، ناصر مذهب الشافعى ، شرح صحيح مسلم ، وشرح المهذب للشيرازى ، وشرح المنهاج للبيضاوى فى أصول الفقه ، وألف روضة الطالبين فى الفقه ، وغيرها من الكتب القيمة المفيدة ، توفى رحمه الله سنة ست وسبعين وستائة (٦٧٦هـ) .

ترجمته في : البداية والنهاية ٣٧٨/١٣ ، طبقات السبكي ٣٩٥/٨ ، النجوم الزاهرة ٢٧٨/٧ .

⁽٤) روضة الطالبين ١٠٨/١١ .

⁽٥) ما بين المعكوفين من النسخ الأخرى .

⁽٦) فى النسخ الأخرى « مرتبة » بالتاء فى آخره .

⁽٧) في س « قرب » بدون ألف .

⁽A) س سقط منه « الملوك » .

فهذا حكمه: «كمهاجر أم قيس »(١) لأن الأمور بمقاصدها، ثم له حالان:

أحدهما: أن يكون عارياً من معرفة الفقه وليس له من مذهب أمامه سوى اسم شافعى ، أو حنفى (٢) كغالب (٣) متعممى زماننا أرباب الوظائف في المدارس . حتى أن رجلًا سأل شيخنا العلامة محيى الدين الكافيجي (٤) _ رحمه الله _ أن يكتب له على قصة (٥) تعليقاً بولاية أول وظيفة تشغر (٦) بالشيخونية فقال له : ما مذهبك ؟ فقال : مذهبي خبز وطعام ، يعنى وظيفة ، أما الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فإن الحنفية في الشيخونية لا خبز لهم ولا طعام ، وهذا أمره أخف لا يصل إلى حد التحريم ، لأنه إلى الآن عامى لا مذهب له يحققه (٢) فهو يستأنف مذهباً جديداً .

ثانيهما: أن يكون فقيها في مذهبه ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد [و (٨)] عندى أنه يصل إلى حد التحريم لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا.

الحال الثاني : أن يكون الانتقال لغرض ديني وله صورتان :

⁽١) مثل يضرب به فيمن لا يكون مخلصاً في عمله ، وأصله : أن رجلًا هاجر من مكة إلى المدينة ، لا لإسلامه بل لأجل امرأة تدعى أم قيس كان يريد أن يتزوجها .

⁽۲) فى س « أو حنبل أو مالك » ولم يذكر أو حنفى .

⁽٣) فى س : « له حاله » ابدل « كغالب » .

⁽٤) فى س : الكافجى وهو خطأ ، الصحيح كما فى الأصل ، والكافيجى : هو محيى الدين محمد بن سليمان بن سعد الرومى فقيه ، محدث ، أصولى ، رياضى ، نحوى ، لازمه السيوطى ، وتولى الكافيجى مشيخة الخانقاة بالشيخونية ، توفى رحمه الله سنة تسع وتسعين وثمانمائة (٨٩٩هـ).

ترجمته (الكافيجي) في الضوء اللامع للسخاوي ٢٥٩/٧ ، حسن المحاضرة ٢٥٩/١ ، بغية . الوعاة (٤٨) ، البدر الطالع ١٧١/٢ .

⁽a) في س « قضية » .

⁽٦) قال فى القاموس: شغر كمنع، شغر الأرض لم يبق بها أحد يحميها ويضبطها فهى شاغرة (٢/٢) ووظيفة شاغرة يعنى وظيفة ليس بها موظف.

⁽V) في م « على الحقيقة ».

⁽٨) الزيادة من النسخ الأخرى .

الأولى: أن يكون فقيها فى مذهبه وقد ترجح عنده المذهب الآخر ، لما رآه(١) من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا إما أن يجب عليه الانتقال ، أو يجوز كما قال الرافعى ، ولهذا لما قدم الشافعى رحمه الله مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية .

والثانية: أن يكون عارياً من الفقه ، وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ، ووجد مذهب غيره سهلًا عليه سريعاً إدراكه ، بحيث يرجو التفقه فيه ، فهذا يجب عليه الانتقال ويحرم (٢) عليه التخلف لأن التفقه على مذهب إمام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل ، وليس له من النمذهب سوى مجرد اسم حنفي أو شافعي (٣) أو مالكي ، فالفقيه على مذهب أي إمام خير من الجاهل بالفقه على كل مذهب ، فإن الجهل بالفقه نقص كبير وقل أن تصح معه عبادة ، وأظن هذا هو السبب في تحول الطحاوي (٤) حنفياً بعد أن كان شافعياً ، فإنه كان يقرأ على خاله المزني (٥) فاعتاص (٢) عليه الفهم يوماً ، فحلف المزني أنه لا يجيء منه شيء ، فانتقل حنفياً ، ففتح عليه ، وصنف كتابه «شرح معاني الآثار » فكان إذا قرأ عليه يقول : لو عاش خالي لكفر عن يمينه ، قال بعض العلماء : وقد حكى هذه الحكاية : لا حنث على المزني ، لأن مراده لا يجيء (٧) منه شيء

⁽١) في س « رواه » وهو خطأ ، وفي ع « يراه » .

⁽۲) في س « تحرم » بالتاء وهو خطأ .

⁽٣) في م بتقديم « الشافعي » على حنفي .

⁽٤) هو : أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدى الطحاوى نسبة إلى قرية بصعيد مصر كان طويل الباع فى علم الحديث والفقه ، انتصر فى مؤلفاته لفقه الأحناف بعد تحوله إليه وكتب فى الدفاع عن السنة ، توفى رحمه الله سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة (٣٢١ هـ) .

ترجمته في : وفيات الأعيان ٧١/١ ، البداية والنهاية ١٧٤/١ ، تذكرة الحفاظ ٨٠٨/٣

⁽٥) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى صاحب الشافعي كان من أخص تلاميذه . ترجمته في : تاريخ بغداد ٣٠٠/٤ ، وفيات الأعيان ٢١٧/١ ، طبقات السبكي ٩٣/٢ . (٦) اعتاص بالمهملتين: قال في القاموس : اعتاص عليه الأمر : اشتدوالتوى عليه فلم يهتد للصواب (٣٢١/٢) كان في الأصل اغتاص بالمعجمتين ، وهو خطأ .

⁽٧) في ع « يجنى » بالنون قبل الياء .

في مذهب الشافعي.

قلت : ولا يستنكر ذلك ، فربّ شخص يفتح عليه فى علم دون علم وفى مذهب دون مذهب ، وهى قسمة من الله ، « وكل ميسر لما خلق له »(١) « وعلامة الإذن التيسير » .

الحالة الثالثة (٢): أن يكون الانتقال لا لغرض دنيوى ولا لغرض دينى ، بل مجرداً عن القصدين فهذا يجوز للعامى ويكره أو يمنع (٣) للفقيه ، لأنه (٤) قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل ذلك (٥) المذهب ، فيشغله (٦) ذلك عما هو الأهم من العمل بما تعلمه (٤) وقد ينقضى العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثانى فالأولى ترك ذلك .

ومن قال — من مفتى المالكية اليوم — : أن من تحول عن مذهبه الشيخ فبئس ما صنع ، وأطلق ولم يقيد فبئس ما صنع هو ، لأن إمام مذهبه الشيخ جمال الدين بن الحاجب(^) لم يقل بذلك ، وأما من يقول : إنه يجوز (٣٠/أ) لغير الحنفى أن يتحول حنفياً ، ولا يجوز للحنفى أن يتحول شافعياً أو غيره ، فهو تحكم لا دليل عليه ، وتعصب محض ، فإن الأئمة كلهم في الحق سواء ولم يأت حديث عن رسول الله عليه بتمييز مذهب

⁽١) مقتبس من حديث رواه مسلم بسياقات مختلفة وفى لفظ عن عمران بن حصين قال قيل يا رسول الله أُعُلِمَ أهل الجنة من أهل النار ؟ قال : فقال : نعم ، قال : فقيل : فقيم يعمل العاملون ؟ قال : «كل ميسر لما خلق له » (٢٠٤١/٤ ، كتاب القدر) والطبراني في المعجم الكبير عن أبي بكر رضى الله عنه (١٧٥/١) .

⁽٢) في النسخ الأخرى « الحال الثالث » بدون التاء .

⁽٣) في م « يمتنع » .

⁽٤) في م « الذي » بدل لأنه .

⁽٥) في س « هذا » وفيه زيادة « الآخر » بعد « المذهب » .

⁽٦) في س « فشغله » .

⁽V) في م و س « يعلمه » بالياء .

⁽٨) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ، شيخ المالكية ، الفقيه ، الأصولى ، من أبرز تلاهذة القرافى ، توفى ابن الحاجب سنة ست وأربعين وستمائة (٣٤٦هـ) . من مؤلفاته فى علم أصول الفقه « منتهى السول والأمل فى علم الأصل والجدل » . ترجمته فى : وفيات الأعيان أصول الفقه « منتهى السول والأمل فى علم الأصل والجدل » . ترجمته فى : وفيات الأعيان أصول الفقه « منتهى السول والأمل فى علم الأصل والجدل » . ترجمته فى : وفيات الأعيان أصول الفقه « منتهى السول والأمل فى علم الأصل والجدل » . ترجمته فى : وفيات الأعيان أصول الفقه « منتهى السول والأمل فى علم الأصل والجدل » . ترجمته فى : وفيات الأعيان أصول الفقه « منتهى السول والأمل فى علم الأصل والجدل » . ترجمته فى : وفيات الأعيان أصول الفقه « منتهى السول والأمل فى علم الأصل والجدل » . ترجمته فى : وفيات الأعيان المنابقة (٣٤/٣) المنابقة والنهاية (٣٤/١٣) ، الديباج المذهب لابن فرحون (٣٠/٣) .

أبى حنيفة (١) عن غيره ، والاستدلال بتقدم زمنه لا ينهض ، ولو صح لوجب تقليده على كل أحد ، ولم يجز تقليد غيره البتة ، وهو خلاف الإجماع وخلاف الحديث المصدر به (٢) ، ويلزم عليه طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بتجويز الانتقال من مذهب المتأخر إلى مذهب المتقدم كالشافعي يتحول مالكياً والحنبلي يتحول شافعياً (٣) ، دون العكس وهذا الحنفي (٤) لم يقل به ، وكل قول لا دليل عليه فإنه مردود لا يعتد به .

وإن كان لابد من الترجيح فمذهب الشافعي أولى بالترجيح ($^{\circ}$) لأنه أقرب إلى موافقة الحديث ($^{\circ}$) ، ومذهبه اتباع الحديث وتقديمه ($^{\circ}$) على الرأى ، قال ابن السبكي في شرح ($^{\wedge}$) مختصر ابن الحاجب في آخر باب الاجتهاد والتقليد : من أئمتنا من أودع الباب ($^{\circ}$) مسألة تقليد الشافعي كإمام الحرمين ($^{\circ}$) وابـــــن السمعــــاني ($^{\circ}$) والغــــزالي

⁽١) هو الإمام أبو حنيفة نعمان بن ثابت ، فقيه أهل العراق ، وإمام أصحاب الرأى ِ المعروف ، توفى رحمه الله سنة خمسين ومائة (١٥٠ هـ) .

ترجمته فى : تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢١٦/٢ ، الجواهر المضيئة ٢٦٦/ ، تذكرة الحفاظ ١٦٨/١ ، ميزان الاعتدال ٢٦٥/٤ ، عقود الجمان فى أخبار أبى حنيفة النعمان .

⁽٢) في ع زيادة « الكتاب » بعد « به » .

⁽٣) في س « سفيان » وهو خطأ .

ف م سقط الحنفى .

⁽a) في النسخ الأخرى « الرجحان » .

⁽٧، ٦) في م « الأحاديث » و « تقديمها » بضمير الإناث .

⁽A) لم أعثر عليه .

⁽۹) فی س « أورد ».

⁽١٠) هو : أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى ، جاور بيت الله الحرام أربع سنين ، لذا سمى بإمام الحرمين ، ألف مؤلفات عديدة ، منها « البرهان فى أصول الفقه ، ومغيث الحق فى ترجيح القول الحق ، وهو يدل على شدة تمسكه بالمذهب الشافعى ، ومناصرته له ، توفى رحمه الله سنة ثمان وسبعين وأربعمائة (٤٧٨هـ) .

ترجمته في : وفيات الأعيان ١٦٧/١ ، طبقات السبكي ٢٣١/٧ ، البداية والنهاية النحو الناهرة ٥ ٢٠١ .

⁽١١) هو : أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعانى ، صاحب الأنساب، والذيل على تاريخ بغداد ، توفى رحمه الله سنة اثنتين وستين وخمسمائة (٣٦٥ هـ) .

ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١٩١٨/٣ ، البداية والنهاية ٢٥٤/١٧ .

والكيا(١) ، وغيرهم ، وميل المحققين هنا إلى(١) أن تقليده واجب على طوائف العامة ، وأنه(٣) لا عذر لهم عند الله في العدول عنه ، وبه صرح إمام الحرمين في تصنيف لطيف أفرده في ذلك وسماه « مغيث الخلق في اختيار الحق »(٤) .

وقال الأستاذ أبو منصور عبد القاهر التميمي(°) في كتابه(٦) التحصيل في أصول الفقه ما نصه(٧): وأما الذي يوجب ترجيح مذهب الشافعي على مذهب غيره في الجملة قبل التفصيل ، فدلائل كثيرة(٨):

منها: قوله على «الأئمة من قريش (٩)»، وذلك عام في الخلافة وإمامة

⁽١) لم يذكر « الكيا » فى النسخ الأخرى ، وهو : ابو الحسن على بن محمد بن على بن عماد الدين الطبرى المعروف بالكيا الهراسي الفقيه ، الأصولى ، كان هو والغزالى من أكبر تلامذة إمام الحرمين الجوينى ، توفى رحمه الله سنة أربع وخمس مائة (٤٠٥هـ) .

ترجمته في : وفيات الأعيان ٢٨٦/٣ ، طبقات السبكي ٢٣١/٧ ، البداية والنهاية ١٧٢/١٢ ، النجوم الزاهرة ٢٠١/٥ .

⁽٢) في م « على ».

⁽٣) في م « أنهم » .

⁽٤) وهو مطبوع فى باكستان وقبله بمصر ، وانظر ما قاله فى صفحة (١٦) من الكتاب المذكور من النسخة الباكستانية .

ونلمح هنا حمية السيوطى للمذهب الشافعي إلى حد الغلو والإفراط ، والكمال لله وحده ، والعصمة لمن بعثه نبياً ورسولا .

⁽٥) هو: عبد القاهر بن طاهر التميمى البغدادى ، المحدث ، الفقيه ، الأصولى ألف مؤلفات قيمة منها : كتاب فضائح المعتزلة ، الفرق بين الفرق ، والتحصيل فى أصول الفقه ، توفى رحمه الله سنة تسع وعشرين وأربع مائة .

ترجمته في : وفيات الأعيان ٣ /٢٠٣ ، طبقات الشافعية للسبكي ٥/٥٣ ، البداية والنهاية ٢٠٢٢ .

⁽٦) في م « كتاب » بدون ضمير .

⁽٧) لم أعثر عليه .

⁽٨) فى م « كثير » بدون تاء التأنيث .

⁽٩) كان في الأصل « القريش » والذي أثبته من المصادر والنسخ الأخرى .

والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده بهذا اللفظ عن أنس (١٩/٣ ، ١٨٣) وعن أبي برزة (٢٩/٤) .

انظر : فتح البارى : ۱۱٤/۱۳ ، وصحيح مسلم ۱٤٥١/۳ ، ۱٤٥٣ ، وكتاب السنة لابن أبى عاصم ۲۷۸/۲ ـ ۳۹۸/۲ . لابن أبى عاصم ۲۷۷/۲ ـ ۳۹۸/۲ .

الدين ، ولم نجد أحداً من أصحاب المذاهب قرشياً غيره لأن أبا حنيفة من الموالى(١) ، ومالكاً من الموالى(٢) من ذى أصبح والنخعى(٣) من نخع ، وهم من اليمن ، لا من قريش ، وأحمد بن حنبل(٤) ومحمد بن الحسن شيبانيان ،

(۱) اختلف فى نسب الإمام أبى حنيفة رحمه الله ، فهناك روايات تقول إنه من الموالى وأخرى على خلافه ، روى القاضى الصيمرى بسنده عن محمد بن يزيد يقول : أبو حنيفة مولى تيم الله بن ثعلبة .

وروى عن عمر بن حماد بن أبى حنيفة قال : أبو النعمان ، ثابت بن زوطى ، فأما زوطى فإنه كان من أهل كابل ، ولد « ثابت » على الإسلام وكان زوطى مملوكاً لبنى تيم الله بن ثعلبة فأعتق فولاؤه لبنى تيم الله بن ثعلبة ثم لبنى قفل » .

كما روى بسنده عن إسماعيل بن حماد بن أبى حنيفة يقول : أنا إسماعيل بن حماد بن النعمان ابن المرزبان من أبناء فارس الأحرار ، والله ما وقع علينا رق قط ، (أخبار أبى حنيفة وأصحابه السمال المخطيب أورد فى تاريخه روايات مختلفة الأقوال ، والذى استقر عليه رأى المحققين أنه كان رحمه الله من الموالى .

قال ابن قتيبة : أبو حنيفة من موالى تيم الله بن ثعلبة (المعارف : ٩٥٥) ، وهذا ما اختاره ابن عبد البر فى الانتقاء (١١ ــ ١٢) فقد روى بسنده عن المدائنى قال : أبو حنيفة مولى تيم الله بن ثعلبة ، وأورد ابن عبد البر روايات عديدة فى هذا الشأن ، ولم يذكر ما يدل على خلاف ذلك ، انظر الانتقاء (١١ ــ ١٢) .

أقول : مهما يكن من الأمر إلا أن عداده من الموالى لا يمس بشيء من علمه وفضله ، رحمه الله وجزاه عن المسلمين خير الجزاء .

(٢) عمدة هذا القول ما روى عن ابن إسحاق أنه قال فى مالك رحمه الله : « إنه لبنى تيم » ، ولكن العلماء المحققين لم يقبلوا ذلك وجعلوه وهماً من ابن إسحاق بسبب ما كان من الحلف بين قبيلة الإمام وقبيلة بنى تيم .

يقول ابن عبد البر: لا أعلم أحداً أنكر أن مالكاً ومن ولده كانوا حلفاء لبنى تيم بن مرة من قريش ، ولا خالف فيه أحد إلا أن محمد بن إسحاق زعم أن مالكاً وأباه وجده وأعمامه موالى لبنى تيم بن مرة ، وهذا هو السبب لتكذيب مالك لمحمد بن إسحاق وطعنه عليه (الانتقاء : 11) .

ویقول القاضی عیاض: وأما من زعم أنه مولی لتیم فدخل علیه الوهم إذ وجده ینتمی إلیهم ویحسب فی عدادهم بسبب حلفه معهم، وإلا فنسبه من ذی أصبح صحیح، ذکره غیر واحد من زعماء قریش ونسابها وغیرهم من أهل العلم، کمحمد بن عمران الطلحی وعبد الملك بن صالح ومصعب بن ثابت الزبیری، وعامر بن عبد الله الزبیری، ولم یتابع أحد ابن إسحاق علی قوله من جاء بعده بل بینوا وجه وهمه. (ترتیب المدارك ۱۰۷ ـ ۱۰۸).

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعى ، فقيه أهل العراق ، أخذ عن علقمة ومسروق ، والأسود وغيرهم ، توفى سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) .

ترجمته فى : طبقات الشيرازى : ٨٢ ، وفيات الأعيان ٣/١ ، تذكرة الحفاظ ٧٣/١ . (٤) هو : إمام أهل السنة ، قدوة أيام المحنة أحمد بن محمد بن حبل الشيباني أحد الأئمة = وهم من ربیعة لا من قریش ولا من مضر، والثوری(۱) من بنی ثور بن عمرو بن أد ومکحول(۲) والأوزاعی($^{(7)}$ من الموالی ، وقد اختلف النسابون فی قریش ، فقال أکثرهم : هم ولد النضر بن کنانة ، وقال آخرون : ولد إلیاس بن مضر ، وقال آخرون : ولد عدنان کلهم من قریش دون غیرهم وعلی جمیع هذه الأقوال یجب أن یکون الشافعی منهم ، لأنه من ولد النضر ابن کنانة بن خزیمة بن مدرکة بن إلیاس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان .

ومنها قوله عز وجل: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فَينَا لَنهُدَينَهُمُ سَبِلْنَا ﴾ (٤) وذلك عام في الجهاد بالحجج (٥) والجهاد (٦) بالسلاح ، ووجود الجهاد بالحجج والنظر ، في أصحاب الشافعي غير خاف ، وهم الذين شرحوا

= الأربعة الأعلام صاحب المسند والزهد ، توفى رحمه الله سنة إحدى وأربعين ومائتين (٢٤١ هـ) .

ترجمته في : تاريخ بغداد ١٦١/٤ ، حلية الأولياء ١٦١/٩ ، تذكر الحفاظ ٢٣١/٢ ، طبقات الحنابلة ٤/١ ، وفيات الأعيان ١٧/١ .

(۱) هو : أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثورى ، والثورى نسبة إلى ثور بن عبد مناة بن أد من بنى تميم ، وهو إمام أهل الكوفة ، توفى رحمه الله سنة إحدى وستين ومائة (١٦١ هـ) . ترجمته في : المعارف لابن قتيبة : ٤٩٧ ، اللباب في تهذيب الأنساب : ٢٤٤/١ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١ .

(٢) هو عالم أهل الشام ، أبو عبد الله بن أبي مسلم الهذلي ، مولى امرأة من بني هذيل ، توفى سنة ثلاث عشرة ومائة (١١٣ هـ) .

ترجمته في : طبقات ابن سعد ٧/٤٥٤ ، تذكرة الحفاظ ٢٧٣/٢ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقى الفقيه المحدث ، كان له أتباع انفردوا بمذهبه ، لكنه انقرض وبقيت آراؤه بين الكتب الفقهية ، توفى رحمه الله سنة سبع وخمسين ومائة (١٥٧ هـ) .

ترجمته في : المعارف لابن قتيبة ٤٩٧ ، معجم البلدان ٢٨٠/١ ، تذكرة الحفاظ . ١٧٨/١

أقول: لا شك أن الإمام الشافعي يمتاز بنسبه ، لكونه قرشياً ، ولكن المفاضلة بين الأئمة من جهة النسب ، يخشى منها الوقوع في تنقيص المفضل عليه ـــ وهذا ما أنكره المؤلف في أول الكتاب .

⁽٤) العنكبوت : ٦٩ .

⁽a) في س و م « الحجاج » . .

⁽٦) في س « في الجهاد ».

الأصول وأوضحوا عن قوانين الجدل والشافعي أول من صنف في أصول الفقه ، صنف فيها كتاب الرسالة ، وكتاب أحكام القرآن واختلاف الحديث وإبطال الاستحسان ، وكتاب جماع العلم ، وكتاب القياس ، ثم تبعه المصنفون في الأصول واقتدوا به ونسجوا على منواله .

والجهاد بالسلاح مخصوص بأهل الثغور (۱) والسواد الأعظم ، منهم أصحاب الشافعي . واعتبر بذلك بثغور الشام ، وثغور ديار مصر وثغور ديار ربيعة (۲) ، وثغور أرمينية (۳) ، وآذربيجان (٤) ، وثغور طراز (٥) ، والشاش (٦) في احية الترك وغيرها ، فإذا تحقق الجهاد في هذه الطائفة ثبت أنهم الذين ضمن لهم الله عز وجل الهداية .

⁽١) الثغور جمع ثغر ، وهو ما يلى دار الحرب وموضع المخافة من فروج البلدان ، (القاموس ٣٩٧/١) باب الراء فصل الثاء .

⁽٢) قال ياقوت الحموى: بين الموصل إلى رأس عين نحو بقعاء الموصول ونصيبين ورأس عين والخابور جميعه وما بين ذلك من المدن والقرى، وربما جميع بين ديار بكر وديار ربيعة وسميت كلها: ديار ربيعة، لأنهم ربيعة، وهذا اسم لهذه البلاد وقديماً كانت العرب تحله قبل الإسلام في بوادية، واسم الجزيرة يشمل الكل (معجم البلدان : ١١٧/٤).

⁽٣) بكسر أوله وبفتح وسكون ثانية وكسر الميم وياء ساكنة وكسر النون وياء مفتوحة ، اسم لصفع عظيم واسع فى جهة الشمال ، والنسبة إليها أرمنى على غير قياس مجاور لبلاد الروم وكانت بأيديهم قبل الفتح الإسلامى وبإحدى نواحيها قبر صفوان بن المعطل صاحب رسول الله عليه وكانت بأيديهم البلدان ٢٠٣/١) ، وقال فى القاموس كورة بالروم أو أربعة أقاليم أو أربعة كور متصل بعضها ببعض يقال لكل كور منها أرمينية (٢٣١/٤) .

⁽٤) بالفتح ثم السكون وفتح الراء وكسر الباء الموحدة وياء ساكنة وجيم وقد فتح قوم الذال وسكنوا الراء ومد آخرون الراء مع ذلك ، وهو إقليم واسع ومن مشهور مدائنها تبريز فتحت لأول مرة فى أيام عمر بن الخطاب رضى الله عنه وولى عليها حذيفة بن اليمان ثم عتبة بن فرقد ، (وتقع الآن تحت سيطرة روسيا الشيوعية) معجم البلدان ١٦٠/١ .

⁽٥) فى الأصل « طرا » بدون زاى وفى م « طبران » ولما رجعت إلى المعجم وجدت أن الأنسب هو « طراز » لأن ياقوت الحموى يقول فيه : بلد قريب من إسبيجاب من ثغور الترك . معجم البلدان (٣٦/٦) أما « طرا » بدون ذاى فيقول فيه : قرية فى شرقى النيل قريبة من الفسطاط من ناحية الصعيد (٢٤/٦) .

⁽٦) الشاش : هي ما تجاور النهر ثم ما وراء نهر سيحون متأججة البلاد ، وهي أكبر ثغر في وجه الترك ، وافتتحت الشاش سنة أربع وتسعين وخمس وتسعين بقيادة قتيبة بن مسلم ، وينسب إليها بعض العلماء مثل أبو بكر محمد بن القفال الشاشي (م ٣٦٦ ه) ، انظر تاريخ خليفة بن خياط (٣٠٦ ـ ٣٠٧) بتحقيق دكتور أكرم ضياء العمري ، ومعجم البلدان (٣٠٧).

ومنها كثرة الاحتياط في مذهبه ، وقلته في مذهب غيره ، فمن ذلك الاحتياط في العبادات ، وأعظمها شأناً الصلاة ، فمن أدى صلاته على مذهب مذهب الشافعي كان على يقين من صحتها ومن أداها على مذهب خلافه(١) ، وقع الخلاف في صحة صلاته من وجوه :

[منها(۲)] إجازتهم الوضوء في السفر بنبيذ التمر وتطهير البدن والثوب(۲) عن النجاسات بالمائعات ، وأجازوا الوضوء بغير نية(٤) ولا ترتيب وأسقطوه(٥) في (٦) مس الفرج والملامسة ، وأجازوا الصلاة على ذرق الحمام مع قدر الدراهم من النجاسات الجامدة أو ربع الثوب من البول ومع كشف بعص العورة ، وأبطلوا تعيين التكبير والقراءة ، وأجازوا القرآن(٧) منكوساً ، وبالفارسية ، وأسقطوا وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود ، والاعتدال(٨) من (٩) الركوع ، وبين السجدتين ، والتشهد ، والصلاة على النبي عيالية ، مع الخروج عنها بالحدث(١٠) ، وأبطلنا نحن الصلاة في هذه الوجوه وأوجبنا(١١) الإعادة على من صلى خلف واحد من الصلاة في هذه الوجوه وأوجبنا(١١) الإعادة على من صلى خلف واحد من هؤلاء ، وهم لا يوجبون الإعادة على من صلى خلفار١١) .

في هذه المسائل عود على بدء(١٣). قال صاحب جامع الفتاوي من الحنفية يجوز للرجل والمرأة أن ينتقلا من مذهب الشافعي إلى مذهب

⁽١) في س « مخالفة » وفي ع « يخالفه » .

⁽٢) الزيادة من ع .

⁽٣) في ع بتقديم « الثوب » على « البدن » .

⁽٤) فى النسخ الأخرى « من غير نية » .

⁽٥) في ع « لم يسقطوه ».

⁽٦) فی س « من » .

⁽V) في م « القراءة » .

⁽A) في س « الاعتدال » بالدال في آخره وهو خطأ .

⁽٩) في ع « بين الركوع » وهو خطأ .

⁽۱۰) في س سقط « بالحدث » .

⁽١١) في س « أجبنا » وهو خطأ .

⁽۱۲) في م « خلف واحد منا » وفي س زيادة « على مذهبا » بعده .

⁽۱۳) فی س « عود علی عدم » وفی ع « بعد بدء » .

الحنفى ، وكذا على العكس ولكن بالكلية (١) أما فى مسألة واحدة ، فلا يمكن حتى لو خرج دم من حنفى المذهب وسال ، لا يجوز له أن يصلى قبل أن يتوضأ اقتداء بمذهب الشافعى فى هذه المسألة ، فإن صلى قبل أن يتوضأ يصفع (٢) ، وقال بعضهم : (٣٠/ب) ليس للعامى أن يتحول من مذهب إلى مذهب ، حنفياً كان أم شافعياً ، وقال بعضهم : من انتقل إلى مذهب الشافعى ليزوجه ولى البكر البالغة بغير رضاها ، يخاف عليه أن يسلب إيمانه وقت موته لإهانته بالدين (٣) لجيفة قذرة ، فإن قال حنفى : إن تزوجت فلانة فهى طالق ثلاثاً ، فتزوجها ، ثم استفتى شافعى المذهب ، فأجابه (٤) : بأنها لا تطلق ويمينه (٥) باطل ، فلا بأس باقتداء (١) الشافعى فى هذه المسألة لأن كثيراً من الصحابة فى جانبه . انتهى كلامه (٧) .

قال القرافي (٨) في التنقيح (٩): قال الزناتي (١١): يجوز تقليد (١١)

⁽١) فى س لم يذكر « ولكن بالكلية » والمقام يقتضي إثباته .

⁽٢) قال فى القاموس: صفعة كمنعه، ضرب قفاه بجمع كفه لا شديداً أو هو أن يبسط كفه فيضرب (٥٢/٣).

⁽٣) في م « الدين » بدون حرف الجر .

⁽٤) في س « فأجاب » بدون ضمير المنصوب .

⁽٥) في ع « فيمينه ».

⁽٦) في ع « باقتداء بالشافعي » بقطع الإضافة .

⁽۷) فی م لم یذکر « انتهی کلامه » .

⁽٨) هو: شهاب الدين أحمد بن أبى العلاء أدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي المصرى ، انتهت إليه رياسة الفقه على مذهب الإمام مالك ، كما كان إماماً في الأصول والعلوم العقلية له مؤلفات قيمة : منها : الذخيرة في الفقه وشرح محصول الإمام فخر الدين الرازى ، والتنقيح في أصول الفقه ، توفي سنة ٦٨٤ هـ

ترجمته في : الديباج المذهب ٢٣٦/١ ، حسن المحاضرة ٣١٦/١ .

⁽٩) انظر شرح تنقيح الفصول (ص : ٤٣٢ ــ ٤٣٣) .

⁽١٠) الزناتى : هو : أبو عبد الله محمد بن محبوب الزناتى المالكى كان حافظاً للمسائل وحيد المناظرة ، له مناظرات مع العراقيين فى المسائل الفقهية ، توفى سنة سبع أو ثمان وثلاثمائة ، انظر ترجمته فى : تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضى عياض (ص : ٤٠١) .

^{. (}١١) في س سقط « يجوز » .

المذاهب في النوازل والانتقال من مذهب إلى مذهب بثلاثة شروط(۱) أن لا يجمع بينهما على وجه يخالف الإجماع ، كمن تزوج بغير صداق(۲) ولا ولى ، ولا شهود ، فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد ، وأن يعتقد(۱) فيمن يقلده الفضل ، بوصول أخباره إليه ولا يقلد رمياً (٤) في عماية وأن لا يتتبع رخص المذاهب . قال : والمذاهب كلها مسالك (٥) إلى الجنة وطرق إلى السعادة(١) ، فمن سلك منها طريقاً وصله ، وقال غيره: يجوز تقليد المذاهب والانتقال إليها(٧) في كل ما لا ينقض فيه حكم الحاكم ، وهو أربعة : ما خالف الإجماع ، أو القواعد ، أو النص ، أو القياس الجلى قال : وانعقد ما خالف الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء بغير حجر(٨) وأجمع الصحابة رضى الله تعالى عنهم على أن من استفتى أبا بكر وعمر(٩) وقلدهما فله أن يستفتى أبا هريرة(١٠) ، ومعاذ بن جبل(١١) وغيرهما(١٢) ، ويعمل بقولهما(١٣) من غير نكير ، فمن ادعى رفع هذين الإجماعين فعليه ويعمل بقولهما(١٣) من غير نكير ، فمن ادعى رفع هذين الإجماعين فعليه الدليل ، انتهى كلام القرافي .

⁽۱) في م « شرائط ».

⁽۲) فى م تأخر « بغير صداق » وجاء بلفظ « ولا صداق » بعد ولا شهود .

⁽٣) فى الأصل « يقصد » والإثبات من التنقيح ومن النسخ الأخرى .

⁽٤) فى الأصل « زمناً دون زمن » والذى أثبته من التنقيح ومثله فى النسخ الأخرى .

⁽٥) في س « مسلك ».

⁽٦) في شرح التقيح: « الخيرات » بدل السعادة.

⁽٧) ف م بزيادة « إلا » قبل « فى كل » وهو خطأ .

 ⁽٨) فى الأصل : « حجة » والإثبات من شرح التقيح وهو الأنسب والحجر : هو المنع والنكير .

⁽٩) في م بزيادة « عثمان وعليا » بعد « عمر » .

⁽١٠) هو الصحابى الجليل المعروف أكثر الصحابة رواية عن النبى ﷺ ، توفى سنة ثمان أو تسع وخمسين (٥٩هـ)، ترجمته فى التقريب : ٤٨٤/٢ .

⁽١١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصارى الخزرجي من أعيان الصحابة عمدة الناس في العلم بالأحكام والقرآن ، توفى سنة ثماني عشرة (١٨هـ)بالشام .

⁽١٢) في م « وغيرهم » مراعاة للزيادة المذكورة فيها .

⁽۱۳) فی م « بقولهم » .

ذكر من انتقل عن مذهبه من الأئمة الاعسلام(١)

عمر بن عبد العزيز بن عمران بن مِقلاص الخُزَاعي(٢).

قال ابن يونس^(۳) في تاريخ مصر: كان من أكابر المالكية ، فلما قدم الشافعي مصر لزمه ، وتفقه على مذهبه .

الإمام أبو ثور إبراهيم بن خالد البغدادي (٤) ، كان على مذهب الحنفية ، فلما قدم الشافعي بغداد تبعه ، وقرأ كتبه ونشر علمه ، ذكره الأسنوي (٥) .

⁽¹⁾ في النسخ الأخرى لم يذكر « الأعلام » .

⁽٢) كان فقيهاً زاهداً توفى سنة أربع وثلاثين ومائتين (٣٣٤هـ) .

ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات ٣٠٢/٢ ، طبقات السبكي ١٤٣/٢ ، طبقات الأسنوى ٢٣/١ .

⁽٣) فى س « أبو يونس » وهو خطأ ، وابن يونس هو أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصوفى ، كان مؤرخاً ومحدثاً ولد فى الفسطاط سنة ٢٨١ ، وتوفى سنة سبع وأربعين وثلاث مائة (٢٤٧هـ) من آثاره تاريخ مصر ، وقد استفاد من تاريخه من ألف بعده فى تاريخ مصر .

ترجمته في : تذكرة الحفاظ : ٨٩٨ ، البداية والنهاية ٢٣٣/١١ ، شذرات الذهب ٢٧٥/٢ ، تاريخ التراث لسزكين ٥٧٨/١ .

⁽٤) كان محدثاً فقيهاً مجتهداً ، قال فيه أحمد بن حنبل:أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة وهو عندى كسفيان الثورى ، توفى رحمه الله سنة أربعين ومائتين (٢٤٠هـ) .

ترجمته فى : تاريخ بغداد : ٦٥/٦ ، طبقات الشيرازى ص : ٩٢ ، تذكرة الحفاظ ٨٧/٢ ، شذرات الذهب : ١١٨/١ ، طبقات الأسنوى ٢٥/١ .

⁽٥) هو جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن على بن إبراهيم الأموى القرشى الأسنوى والأسنوى نسبة إلى « أسنا » بفتح الهمزة وسكون السين المهملة ، وهى مدينة من مدن الصعيد الأعلى واقعة على الشاطىء الغربى للنيل (معجم البلدان ٣٤٥/١) ، توفى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة (٧٧٧ه) .

من آثاره : طبقات الشافعية ، ونهاية السول فى شرح منهاج الأصول ، والتمهيد ، ترجمته فى : الدرر الكامنة : ١٠٩/٢ ، البدر الطالع : ٣٥٢/١ ، حسن المحاضرة ١١٩/١ .

ومحمد(۱) بن عبد الله بن عبد الحكم (۲) : كان على مذهب مالك ، فلما قدم الشافعي .

قال (٣): فاجتمع قوم من أصحاب أبي يعذلونه (٤) في ذلك ، فكان يلاطفهم ، ويأمرني [سراً (٥)] بملازمته ، فلما مات الشافعي ، كان يروم أن يستخلف بعده ، فلم يفعل ، واستخلف البويطي (٦) فانتقل إلى مذهب مالك .

وأبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الترمذى ، رأس الشافعية بالعراق قال الأسنوى فى طبقاته : كان أولا حنفياً فحج فرأى ما يقتضى انتقاله لذهب الشافعى ، فتفقه على الربيع($^{(Y)}$) وغيره من أصحاب الشافعى ومات سنة خمس وتسعين ومائتين ($^{(A)}$) .

⁽١) فى س سقط من ترجمة محمد بن عبد الحكم إلى ترجمة تقى الدين بن دقيق العيد فى (ص : ٧٠) .

⁽۲) هو من أخص تلاميذ الإمام الشافعي في حياته ، توفي سنة ثمان وستين ومائتين ، ترجمته في : تذكرة الحفاظ : ۱۵٤/۲ ، طبقات السبكي : ۲۷/۲ ، شذرات الذهب : ۱۵٤/۲ . (۳) س فيه زيادة « ابنه » بعد قال .

⁽٤) في س « فعزلوه » بالزاء المعجمة وهو خطأ ، والذي أثبته هو الصحيح وهو من عذله إذا لامه .

⁽٥) الزيادة من النسخ الأخرى .

⁽٦) هو أبو يعقوب : يوسف بن يحيى القرشى البويطى ، اشتغل أولا بمذهب الإمام مالك ثم تفقه على الشافعى حتى صار من أخص تلاميذه وأصبح أول خليفة للشافعى بعد موته ، وهو الذى جمع فقه الشافعى وآراءه فى كتاب ، وهو المعروف بالأم ، توفى رحمه الله سنة إحدى وثلاثين ومائتين (٢٣١ه) .

ترجمته في الانتقاء ١٠٩ ، طبقات الشيرازي ٧٩ ، وفيات الأعيان : ٦١/٧ ، طبقات السبكي : ١٦٢/٢ .

⁽۷) هو أبو محمد الربيع بن سليمان المصرى المرادى وهو ممن روى عن الشافعي ونقل آراءه ، توفى سنة سبعين ومائتين (۲۷۰ هـ)

ترجمته في : البداية والنهاية : ٤٨/١١ ، تذكرة الحفاظ : ١٤٨/٢ ، حسن المحاضرة : ١٩٦/١ .

⁽A) فى س و ع « ثلاث مائة » وهو خطأ ، والتصويب كما أثبته وهكذا فى المصادر ، وترجمة أبى جعفر فى : تاريخ بغداد : ١٦٥/١ ، طبقات السبكى : ٢٢٠/٢ ، طبقات الأسنوى : ٢٩٩/١ ، وفيات الأعيان : ١٩٥/٤ ، شذرات الذهب : ٢٢٠/٢ .

وأبو جعفر الطحاوى(١)كان شافعياً وتفقه على خاله المزنى^(٢) ثم تحول حنفياً .

والخطيب البغدادي (٣) ، المشهور ، كان أولًا حنبلياً ، ثم تحول شافعياً ، ذكره ابن كثير^(٤) في تاريخه .

وابن برهان^(٥) أبو الفتح أحد الأئمة فى الفقه والأصول ، كان حنبلياً ثم تحول شافعياً ، ذكره الأسنوى فى طبقاته (٦) .

أبو المظفر منصور (٧) بن محمد السمعاني ، كذلك كان مالكياً ثم انتقل إلى مذهب الشافعي .

وابن فارس^(٨) صاحب المجمل فى اللغة كأبيه كان شافعياً ثم انتقل إلى مذهب الإمام مالك .

⁽١) تقدمت ترجمته .

⁽۲) تقدم ذکره .

⁽٣) تقدمت ترجمته .

⁽٤) هو الحافظ المحدث المفسر المؤرخ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمرو بن كثير البصرى الدمشقى المعروف. توفى سنة أربع وسبعين وسبع مائة(٧٧٤ هـ).

⁽٥) هو : أحمد بن على بن الوكيل الحنبلى ثم الشافعى ، المعروف بابن برهان بفتح الباء الموحدة ، فقيه أصولى ، تفقه على الغزالى والكيا الهراسى ، ولى التدريس بالنظامية ، توفى سنة عشرين وخمسمائة (٢٠٠ هـ).

ترجمته فى : البداية والنهاية ١٩٦/١٢ ، وفيات الأعيان ٩٩/١ ، طبقات السبكى ٣٠/٦ ، طبقات الأسنوى ٢٠٨/١ ، شذرات الذهب ٦١/٤ .

[.] Y+A/1 (T)

 ⁽٧) فى م « ابن المنصور » والصحيح كما فى الأصل لأن مصادر ترجمته تؤيده ، وهو جد عبد الكريم صاحب الأنساب ، توفى سنة تسع وثمانين وأربع مائة (٤٨٩ هـ)

ترجمته في : البداية والنهاية ١٥٣/١٢ ، وفيات الأُعيان ٢١١/٣ ، طبقات السبكي ٥/٥٣ ، شذرات الذهب ٣٩٣/٣ .

⁽٨) هو : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازى ، اللغوى ، صاحب المجمل فى فقه اللغة ، توفى سنة تسعين وثلاثمائة (٣٩٠ هـ) ترجمته فى وفيات الأعيان ١٨/١ .

سيف الدين الآمدى(١) الأصولى المشهور ، قال الأسنوى(٢) : اشتغل أولا بمذهب الحنابلة ، ثم تحول شافعياً .

غبم الدين أحمد بن محمد بن خلف المقدسي (٣) ، المعروف بالحنبلى ، قال الأسنوى فى الطبقات (٤): كان أولا كذلك ثم تفقه على الشيخ موفق الدين و درس فى مدرسة أبى عمر (٥) ثم تحول شافعياً ، وارتفع شأنه ، وعلا صيته ، ومات سنة ثمان وثلاثين (٦) وستائة ، وله مؤلفات بارعة (٧) .

الوجيه ابن الدهان (^) النحوى ، كان حنبلياً ، ثم تحول حنفياً ، لأن الخليفة طلب لولده حنفياً يعلمه النحو ، ثم تحول شافعياً ، لأن تدريس النحو بالنظامية شغر وشرط واقفها أن لا ينزل بها إلا شافعي (٩) .

⁽١) هو: أبو الحسن سيف الدين على بن أبى على الآمدى ، كان متضلعاً في الفقه ، والأصول ، والمنطق ، والحلاف ، له مؤلفات بارعة منها : الإحكام في أصول الأحكام ، أبكار الأفكار في الكلام ، دقائق الحقائق في الحكمة ، توفى رحمه الله سنة إحدى وثلاثين وستائة (٣٩١ هي) .

ترجمته في : وفيات الأعيان ٢٩٣/٣ ، طبقات السبكي ٣٠٦/٨ ، البداية والنهاية الد٠/١٣ . هذرات الذهب ١٤٤/٥ ، حسن المحاضرة ٢١٢/١ .

⁽٢) الطبقات: ١٣٧/١.

⁽٣) من مؤلفاته كتاب الخلاف ، كتاب الفصول والفروق ، كتاب الدلائل .

ترجمته في : طبقات الأسنوى : ٤٤٨/١ ، البداية والنهاية ١٥٦/١٣ ، شذرات الذهب ١٨٩/٥ .

^{. ££}A/1 (£)

⁽٥) في م « أبي بكر ».

⁽٦) كان فى الأصل « ثمانية وعشرين وسبعمائة » وفى ع « ثلاث وثلاثين وستائة » وكلاهما خطأ ، والتصويب من مصادر ترجمته

⁽٧) في م « بارعات ».

 ⁽٨) هو : أبو بكر المبارك بن المبارك بن سعيد المعروف بابن الدهان ، كان إماماً في النحو
واللغة والعروض والمعانى ، توفى ببغداد سنة اثنتى عشرة وستمائة (٦١٢ هـ)

ترجمته في : وفيات الأعيان ١٥٢/٤ ، طبقات الأسنوى ١٥٣٥١ ، طبقات السبكي : ٢٥٥/٨ ، البداية والنهاية ٦٩/١٣ .

⁽٩) في م « شافعياً ».

وفيه أبيات سائرة(١) .

تقى الدين بن دقيق العيد : كان أولا مالكياً كأبيه ثم تحول إلى مذهب الشافعي ، وفيه يقول الشيخ ركن الدين بن قوبع(٢) في قصيدة مدحه بها :

فأعل بهمة الصب الصبي

صبا للعلم صبا في صباه

أدلة مالك والشافعي^(٣)

فأتقن والشباب له لباس

قوله : فأعل هو للتعجب .

قاضى القضاة جمال الدين يوسف بن إبراهيم الدمشقى(٤): كان حنبلياً ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي مات سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة .

(۱) أوردها الأسنوى فى الطبقات (۵۳۲/۱) ، والذى قالها هو : أبو البركات بن زيد التكريتي ، وفيما يلى نصها :

فمن مبلغ عنی الوجیه رسالة تمذهبت للنعمان بعد ابن حنبل وما اخترت رأی الشافعی دیانة وعما قلیل أنت لا شك صائر

وإن كانَ لا تجدى إليه الرسائل وذلك لما أعـــوزتك المآكل ولكن لأن تهدى الذى منه حاصل إلى مالك فأفطن لما أنا قائل

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن القرشي التونسي المالكي التحوي ،
توفى سنة ٧٣٨ هـ .

ترجمته في : الوافي بالوفيات للصفدى ٢٣٨/١ ، الدرر الكامنة ٢٩٩/٤ .

(٣) هذه الأبيات أوردها الأسنوى في طبقاته (٢٢٧/٢).

(٤) ترجمته في : طبقات الأسنوى ٣٩١/١ ، طبقات السبكي ٣٩٢/١ ، البداية والنهاية المهاية . ١٨٢/١٤ ، شذرات الذهب ١١٩/٦ .

أبو حيان(١) : كان أولا على مذهب أهل الظاهر ثم انتقل إلى مذهب الشافعي .

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً ، والحمد لله رب العالمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، وبه في كل الأمور ثقتي .

⁽١) هو : على بن محمد بن العباس التوحيدى نحوى لغوى أديب حكيم صوفى متكلم تو في سنة أربع عشرة ﴿ وأربعمائة (١٤هـ) .

ترجمته في : طبقات الأسنوى ٢٠١/١ ، طبقات السبكي ٢٨٦/٥ ، بغية الوعاة . ١٩٠/٢ .

فهرس الآيات القسر آنية

الصفحة	الآية
44	* إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء
44	* فكلوا مما غنمتم حلالًا طيباً
44	* لولا كتاب من الله سبق
٣1	* ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض
٤٨	* والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا
44	* وكلًا آتينا حكماً وعلماً
البينات	* ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم
44	وأولئك لهم عذاب عظيم
**	* وما جعل عليكم في الدين من حرج
**	* يريد الله بكم اليسر

فهرس الأحساديث

لصفحة	الحديث
٤٦	* الأئمة من قريش
۲	« اختلاف أصحابي رهمة
ሦ ሉ	﴿ إِذَا اجتهد أحدكم فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد
۳۲	* إذا حكم الحاكم فأصاب فله أجران
Y •	* إن أصحابي كالنجوم في السماء ، فأيما أخذتم اهتديتم
۳٦	* إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب
YV	* إنى لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية
۳۰	* بعثت إلى الناس كافة
۳۷	* بعثت بالحنيفية السمحة
£ £	» کل میسر لما خلق له»
۲۹	* كنت نبياً وآدم بين الماء والطين
۳۱	* لو کان بعدی نبی لکان عمر
	* مهما أوتيتم به من كتاب الله ، فالعمل به ، لا عذر لأحد ف فإن لم يكن كتاب الله ، فسنة منى ماضية ، فإن لم تكن سنة منى أصحابي

فمن مبلغ عنى الوجيه رسالة وإن كان لا تجدى إليه الرسائك وإن كان لا تجدى إليه الرسائك تمذهب للنعمان بعدا بن حنيل وذلك لما أعرو وذلك المآكل وما اخترت رأى الشافعي ديانة ولكن لأن تهدى الدى منه حاصل وعما قليك لاشك صائر وعما قليك المناك فأفطن لما أناقائك القائد المناك فأفطن الما أناقائك المناك فأفطن الما أناقائك المناك فأفطن الما أناقائك المناك فأفطن الما أناف المناك فأفطن الما أناك فا أناك فا أناك فالما أناك فالما أناك فالما أناك فأفطن الما أناك فالما أنا

صبا للعلم صبا في صباه فأعل بهمة الصب الصبى فأتقن والشباب له لباس أدلة مالك والشافعي

البلدان والامساكن

آذربيجان : ٤٩

أرمينية: ٩٤

الترك : ٩٤

الشاش: ٤٩

الشام: ٩٤

مصر : ۲۳ ، ۹۹ ، ۵۳ ، ۵۵

اليمن : ٤٧

فرس (لاتاب

ــــة	الموضـــوع الصفحــــ
Y	القدمة
١١	ترجمة المؤلف
۲.	الكلام على حديث : أصحابي كالنجوم
40	فصل في أن اختلاف المذاهب في هذه الملة نعمة كبيرة
٣١	فصل في الدليل على أن اختلاف المذاهب نعمة
40	فصل في مسألة : هل كل مجتهد مصيب ؟
٤١	فصل في الانتقال من مذهب إلى مذهب
٥٣	ذكر من انتقل عن مذهبه من الأئمة الأعلام
	الفهـارس

رقم الإيداع ٨٧ / ٢٩ ٨٩ م

And the state of t

الترقيم الدولي ٣ – ٢٢٤ – ١٤٢ – ٩٧٧

Congression of the Congression o

وارالنصرللط باعترالارت كامية ٢- شتاع نشتاطي شنبراالقتاهرة ٤: ٧٧٣٢٢١